وزارة التعليـــــم العالـــي والبحث العلمـــي

جامعـــــة عبد الحميـــــد بن باديس -مستغانم-

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبة

تخصص: التدقيق المحاسبي ومراقبة التسيير

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي تحت عنوان:

فعالية التدقيق البنكي ودوره في منح القروض دراسة حالة البنك الخارجي الجزائري * وكالة مستغانم 104*

فعالية التدقيق البنكي ودوره في منح القروض دراسة حالة البنك الخارجي الجزائري * وكالة مستغانم 104*

من إعداد الطالبتين:

- ميموني شهيناز
- بلقاسمي زينب

تحت إشراف الأستاذ:

براهيمي عمر

	الاسم و اللقب	الرتبة	عن الجامعة	الإمضاء
رئيسا	بوزيان العجال	أستاذ-محاضر-أ-	مستغانم	
مقررا	قادري عبد القادر	أستاذ-محاضر-أ-	مستغانم	
مناقشا	بوظراف جيلالي	أستاذ-محاضر-أ-	مستغانم	

السنة الجامعية 2020/2019

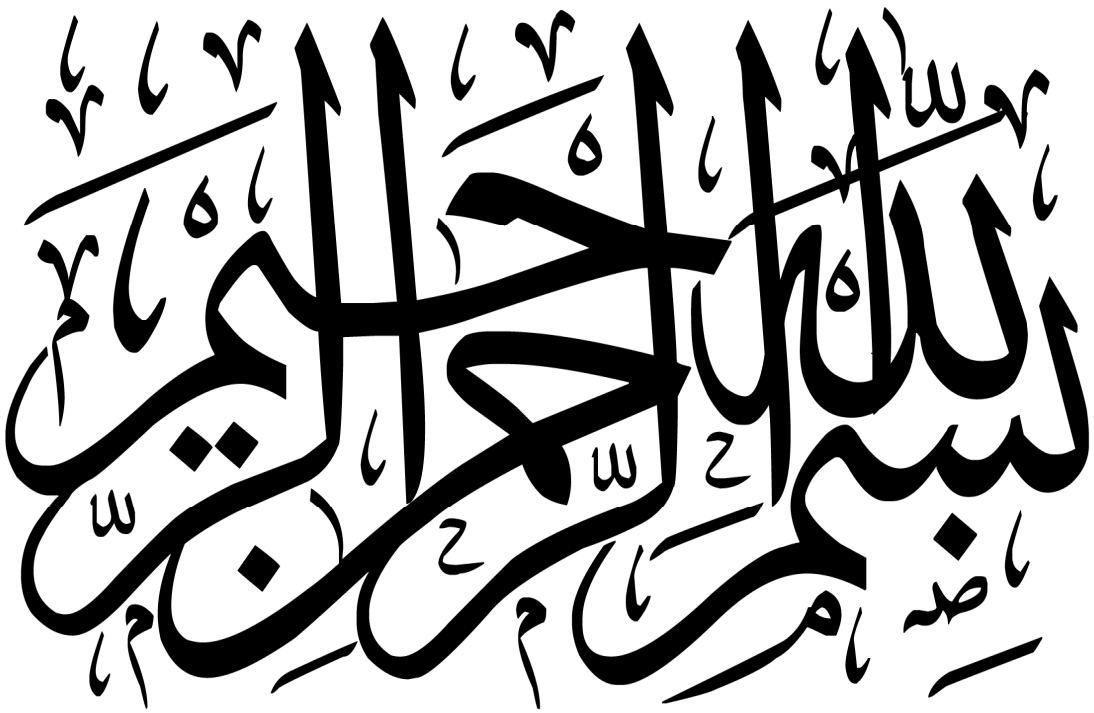
بسم الله الرحمن الرحيم

شـــكر وتقـــديـــر

الشكر والحمد لله تعالى الذي بمقدرته جل جلاله وعلا يلين الصخر ويسهل المستحيل بحمده سبحانه على منحه لنا النور والبصيرة لطلب العلم والذي رزقنا الهداية إلى سبيل الرشاد ووفقنا في إنجاز هذا البحث العلمي المتواضع .

وقبل أن نمضي نقدم أسمى آيات الشكر والامتنان والتقدير والمحبة إلى الذين حملوا أقدس رسالة في الحياة ، إلى اللذين مهدوا لنا طريق العلم والمعرفة إلى جميع أساتذتنا الأفاضل ونخص بالذكر الأستاذ المحترم "براهيمي عمر" الذي كان لنا عونا وسندا في إتمام هذا البحث فلم يبخل علينا بنصائحه وتوجيهاته طيلة فترة انجازه فجزاه الله عنا خير الجزاء.

إلى كل من مد لنا يد العون في انجاز هذا العمل على رأسهم السيد "بن شريف الحاج محمد" مؤطرنا في البنك الخارجي الجزائري حفظه الله وإلى كل موظفي وعمال البنك الخارجي الجزائري وكالة مستغانم

إهداء

الحمد لله الذي رزقنا من العلم ما لم نكن نعلم و وفقنا في هذا ولم نكن لنصل إليه لولا فضل الله علينا

أما بعد:

أهدي ثمرة عملي هذا إلى الشمعة التي أنارت دربي وفتحت لي أبواب العلم والمعرفة إلى أعز إنسان في الوجود أمي أطال الله في عمرها .

إلى من سعى جاهدا في رعايتي وتربيتي وتعليمي وتوجيهي إلى من كان رمز القوة والنقاء إلى من كان قدوتي في التربية والأخلاق إلى أبي الغالي حفظه الله ورعاه.

إلى من شاركوني تفاصيل الحياة وأمضيت معهم أسعد الأوقات

إلى دفئ البيت وسعادته

إلى إخوتي الأعزاء

إلى أصدقائي الأوفياء

إلى كل من ذكرهم قلبي ولم يذكرهم قلمي.

ميموني شهيناز

إهداء

إلى التي حملتني وهنا على وهن تسعة أشهر وغمرتني بجناحها وكانت سندا لي في دربي

وعاشت الحلو و المر أوصلتني إلى ما أبغي إلى ما أملك في الوجود

أمي

إلى الذي تكفل المشقة في تعليمي ولم يبخل علي بشيء إلى الذي رباني وأرادني أن أبلغ المعالي

أبي

إلى كل من قاسموني مرارة العيش وحلاوتها وحب الوالدين وطاعتهما

إلى كل من جمعتني بهم صلة الصداقة

إلى كل الذين تحملهم ذاكرتي ولم تحملهم مذكرتي

بلقاسمي زينب

قائمة الأشكال و الجداول :

الجداول.

01	أنواع التدقيق	17
02	الفرق بين التدقيق الداخلي والخارجي	20
03	علاقة القرارات الائتمانية بأهداف البنك العامة	28
04	خطوات منح القروض	36
05	الهيكل التنظيمي للبنك الخارجي الجزائري	51
06	الهيكل التنظيمي للبنك الخارجي الجزائري لوكالة مستغانم	51

الأشكال.

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
01	الميزانية التقديرية المختصرة لجانب الأصول	62
02	الميزانية التقديرية المختصرة لجانب الخصوم	63
03	حساب مؤشرات التوازن	63
04	حساب النسب المالية	65

مقدمة

مقدمة :

نظرا للدور المهم الذي تقوم به المصارف في الحياة الاقتصادية والاجتماعية تسعى كل الدول إلى إيجاد جهاز مصرفي قوي وسليم قادرا على جذب الاستمارات ويحافظ على حقوق المساهمين والمودعين والمستثمرين من المخاطر المختلفة التي قد تواجهها.

لذلك وجب على إدارة المصارف تصميم نظام رقابي فعال يضمن لها تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة والمحافظة على أصولها وكفاءة إدارتها وأن اتخاذ أي قرار سليم يتطلب توافر معلومات دقيقة وصحيحة وأغلب هذه المعلومات تتعلق بأحداث ماضية، لذلك فإنه في عالم المال والأعمال نجد المقرضين والمستثمرين يقومون بجمع حقائق ومعلومات تتعلق بالشركات ولذلك قبل اتخاذ أي قرار خاص بإقراضها أو الاستثمار فيها وذلك بمعرفة المركز المالي لها ونتائجها.

ولكي يكون أي قطاع اقتصادي فعال يجب أن يستند إلى نظام قوي خاصة البنوك حي أصبحت تمثل دور المقرض والمستثمر في الوقت نفسه، لذا وجب عليها اعتماد سياسات فعالة في جذب الودائع وتقديم القروض وفي سبيل الحفاظ على أموال المستثمرين من المخاطر التي قد تواجهها تلجأ البنوك إلى عملية رقابية صارمة لمنح وتسيير القروض وعلى هذا فالرقابة والتدقيق البنكي أمر لا غنى عنه خاصة أن البنك ذو تعاملات خدماتية مع أطراف عديدة ومختلفة لذلك أصبح يرتكز على دراسة الأخطار التي قد تواجهه عند منحه للقروض وقبل هذه الدراسة عليه بدراسة عميقة وجدية للحالة المالية للمقترض وقدرات تسديده للقرض في الوقت المناسب، وأثر عدم التسديد لا يقتصر على البنك لوحده بل ينعكس على كافة الاقتصاد الوطني ويتجنبها بالرقابة والتدقيق البنكي في صياغة سمعة المؤسسات عامة والبنوك خاصة واستمرار نشاطاتها وقد تعددت هذه الأهمية إلى رسم سياسات للتقليل من المخاطر في منح القروض.

ومما سبق يتضح وجود اهتمام عالمي حول قدرة التدقيق ودوره في منح القروض والتخلص من المخاطر التي تعيق البنك أو المؤسسة المقترضة الأمر الذي يتطلب دراسة هذا الموضوع وبالتالي فإن إشكالية الدراسة تتبلور في الشكل التالي:

إشكالية الدراسة: ما مدى فعالية التدقيق البنكي على منح القروض وتجنب المخاطر؟

التساؤلات الفرعية:

حتى تتسنى لنا الإجابة على السؤال الرئيسي فإنه من الضروري طرح التساؤلات الفرعية التالية: ما تعريف البنوك وما هي وظائفها؟ وما المقصود بالتدقيق البنكي؟

هل تمنح هذه البنوك القروض لأي مؤسسة أو لأي مشروع دون الوقوف على أسس ؟ وهل تتأثر بعوامل؟، ما هي الوسائل المتبعة لمواجهة مخاطر منح القروض ؟وهل التدقيق على منح القروض ضمان لعدم مواجهة هذه المخاطر؟

وللإجابة على هذه التساؤلات السابقة وغيرها ارتأينا إلى طرح بعض الفرضيات التي ستكون منطلق الدراسة وهي كالآتي:

- التدقيق وظيفة تمارس في جميع مجالات وظائف البنك.
- تحسين نوعية الخدمات المقدمة عند منح القروض تكسب البنوك ثقة لدى الجمهور.
- للتدقيق دور كبير يتثمل في الحد من المخاطر من خلال القيام بتحليلها وتقييمها حالة تحقيقها فعلا.

أسباب اختيار الموضوع:

هناك جملة من الأسباب دفعتنا لاختيار دراسة هذا الموضوع منها:

- بحكم تخصصنا الذي له علاقة بالموضوع تخصص مالية.
- قيمة وأهمية البحث .
- التعرف على العمل والدراسات البنكية في منح القروض وأهميتها.
- الاتجاه العالمي نحو الاعتماد العالمي أكثر فأكثر على وظيفة التدقيق من أجل الإدارة الفعالة للبنوك.
- الميل الشخصي إلى احتراف مهنة التدقيق.

أهمية الموضوع

نظرا للتطورات الاقتصادية السريعة والدور الذي يلعبه كل من التدقيق والقروض في دفع عجلة الاقتصاد جاءت أهمية هذه الدراسة من خلال إبراز المبادئ التي يقوم عليها التدقيق بالإضافة إلى التعرف على كيفية منح وتسيير القروض، وما يترتب على التدقيق من أهمية وفائدة لصالح البنك وبالتالي انعكاسها الايجابي على تطوير أداء البنك ونموه وازدياد قدرته على المنافسة مما يدعم استقراره.

أهداف الدراسة

انطلاقا من أهمية الدراسة فإنه يمكن حصر الأهداف التي ترمي إلى إدراكها فيما يلي:

- مدى اعتماد البنوك التجارية على التدقيق.
- معرفة الالتزام بمبادئ وأسس التدقيق في البنوك التجارية.
- معرفة قدرة التدقيق في تجنب المخاطر التي تعيق تقدم وتطور البنوك.

المنهج المستخدم

للإجابة على الإشكالية المطروحة والوصول إلى النتائج المرجوة وإثبات أو نفي الفرضيات المعتمدة في الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي وهذا بالنظر لملائمته لمثل هذا النوع من الدراسات بشكل عام وموضوع بحثنا بشكل خاص حيث اعتمدنا المنهج الوصفي في الجانب النظري والتحليلي للجانب التطبيقي من خلال دراسة ميدانية ببنك الجزائر الخارجي بمستغانم.

مجتمع الدراسة

مجتمع الدراسة هو قسم مصلحة القروض ببنك الجزائر الخارجي لولاية مستغانم.

صعوبات الدراسة

واجهتنا خلال إنجاز هذه المذكرة عدة صعوبات أهمها:

- قلة المراجع المتعلقة بالتدقيق في البنوك.

- حساسية موضوع التدقيق البنكي إذ تعمل البنوك بسرية مهنية مما صعب انجاز الفصل التطبيقي.
- عدم توفر مصلحة التدقيق بالوكالة البنكية بولاية مستغانم .
- صعوبة الحصول على المراجع والتنقل للمكتبات نظرا للظرف الصحية التي فرضها ظهور فيروس كورونا المستجد.

هيكل الدراسة

لدراسة موضوع البحث دراسة وافية تناولنا الموضوع في ثلاث فصول، تطرقنا في الفصل الأول إلى عموميات حول التدقيق البنكي بدوره قسم إلى مبحثين تناولنا في المبحث الأول نبذة حول التدقيق البنكي، أما المبحث الثاني فتناولنا فيه أنواع التدقيق والفرق بينهما، أما فيما يخص الفصل الثاني تطرقنا فيه إلى مدخل للقروض البنكية و قسم أيضا إلى مبحثين حيث خصص المبحث الأول للمحة عن القروض البنكية، أما المبحث الثاني فخصص لإجراءات منح القروض البنكية، وفيما يخص الفصل الثالث فجاء دراسة تطبيقية تناولنا فيه فعالية التدقيق البنكي في منح القروض - البنك الخارجي لولاية مستغانم- 104- حيث قسم إلى مبحثين تعلق المبحث الأول بتقديم عام للبنك الخارجي الجزائري والمبحث الثاني تناولنا فيه آليات منح القروض لمؤسسة من طرف البنك الخارجي الجزائري.

الفصل الأول: عموميات حول التدقيق البنكي

تمهيد :

إن التطور الكبير الذي شهدته المؤسسات عبر الزمن وتوسع نطاق المبادلات التجارية فانتقلت من كونها مؤسسات صغيرة ذات معاملات بسيطة إلى مؤسسات ضخمة ذات عمليات متشعبة كبيرة الحجم تنفصل الملكية فيها عن التسيير، ما أوجب ضرورة الاهتداء إلى جملة من الوسائل والتقنيات تضمن لأصحاب المؤسسات الحفاظ على أموالهم المستثمرة والاستغلال الأمثل لمواردهم والحد من الأخطاء المحاسبية و التلاعبات وذلك عن طريق التدقيق المحاسبي ،حيث يقوم هذا الأخير بدوره بتحديد درجة الثقة التي يمكن أن نوليها للمعلومات المحاسبية التي يحتاجها مراقب التسيير عند تصميمه لنظام مراقبة التسيير، حيث نجد نظام مراقبة التسيير كفيل بضمان التحكم في التسيير من خلال ما يوفره من معلومات التي تعمل وظيفة التدقيق على فحصها وتقييمها من أجل تحقيق الكفاءة والفعالية سعيا لتحسين أداء المؤسسة .

ومن خلال هذا الفصل سنتعرض إلى عموميات حول التدقيق البنكي في إطار مبحثين :

المبحث الأول : نبذة حول التدقيق البنكي

المبحث الثاني : أنواع التدقيق البنكي ومعاييره

المبحث الأول: نبذة حول التدقيق البنكي

مر الاقتصاد الوطني في السنوات الأخيرة بأزمات عديدة ولكن تبقى الأزمة المالية أكثر حساسية إذ تمس معظم المؤسسات وعلى أثر هذه التحولات الاقتصادية تفرض كل المؤسسات الاستغلال العقلاني والسليم لمواردها من أجل تحسين الأنماط التسييرية لها والتي يتطلبها اقتصاد السوق لذلك يجب معرفة نقاط القوة والضعف حتى يتسنى لها تحقيق مردودية وربحية والذي لا يتحقق إلا بعملية التدقيق.

المطلب الأول : التطور التاريخي للتدقيق وماهيته

الفرع الأول : التطور التاريخي للتدقيق

نشأت مهنة تدقيق الحسابات نتيجة للحاجة إلى التحقق من صحة المعلومات المحاسبية والتأكد من مطابقة تلك المعلومات للواقع، وقد دلت الوثائق التاريخية على أن قدماء المصريين واليونان هم أول من أوجد مهنة تدقيق الحسابات للتأكد من صحة الحسابات العامة، وكلمة تدقيق الحسابات (Auditing) مشتقة من التعبير اللاتيني (Audiro) والذي يعني الاستماع، وقد كانت عملية تدقيق الحسابات في بداياتها تتم عن طريق استماع المدقق إلى ما أجري من قيود لإثبات صحة البيانات المحاسبية الخاصة بالأنشطة الحكومية، ثم اتسعت بعد ذلك لتشمل المشروعات المختلفة في القطاع الخاص بالإضافة إلى القطاع الحكومي[1]، وكان لمهنة تدقيق الحسابات أهميتها فكانت عقوبة الجلد جزاء لمن يكتشف له مدقق الحسابات قيودا غير سليمة ولا يمكن تبريرها حيث كان لظهور الثورة الصناعية و ازدهارها وانتعاش التجارة الداخلية أثر كبير على نمو المشروعات التجارية واتساع نشاطها مما أدى إلى انفصال الملكية عن الإدارة، وأيضا زيادة رؤوس الأموال في المشروعات التجارية سبب ظهور الملكية الجماعية في صورة شركات فردية أو مساهمة فكان من الضروري إسناد إدارة المشروع إلى مجموعة من الإداريين للقيام بوظائف المشروع المختلفة، ويساعدهم مجموعة من العاملين، لذلك كان من الصعب على أصحاب رأس المال متابعة هؤلاء الإداريين ومحاسبتهم عن الأخطاء التي يقعون فيها، مما أوجب على المؤسسة تبني وظيفة جديدة داخل الهيكل التنظيمي تسمح بإبلاغ كل المتعاملين مع المشروع بكل التصرفات وكذا النشاطات

[1] تامر مزيد رفاعه ، أصول تدقيق الحسابات وتطبيقاته على دوائر العمليات في المنشأة ، دار المناهج للنشر ، والتوزيع ، ص18.

التي تقوم بها وقد ظهرت أول منظمة مهنية في مجال تدقيق الحسابات في فينيسيا عام 1581 حيث تأسست كلية (Roxonati) وكانت هذه الكلية تتطلب النجاح في الامتحان الخاص بالمهنة بالإضافة إلى ستة(06) سنوات تدريبية ليصبح الشخص خبيرا في مهنة المحاسبة، وفي عام 1773 أصبحت مهنة تدقيق الحسابات مهنة مستقلة في بريطانيا عندما أنشأت جمعية المحاسبين القانونيين عام 1854 وكان لصدور قانون الشركات البريطاني عام 1862 والذي نص على وجوب التدقيق بهدف حماية المستثمرين من تلاعب الشركات بأموالهم ساهم بزيادة الاهتمام بمهنة تدقيق الحسابات وانتشارها، وبعد بريطانيا تبعتها كل من فرنسا عام 1881، الولايات المتحدة الأمريكية عام 1882 ألمانيا عام 1896، كندا عام 1902 واستراليا عام 1904 حيث تتابعت بعد ذلك معظم دول العالم حتى لايكاد يخلو بلد في العالم اليوم من تنظيمه لمهنة تدقيق الحسابات وعلى هذا الأساس نشأت مهنة مراجعة تدقيق الحسابات لمساعدة المنشأة أو المؤسسة على تلبية هذه المتطلبات في كثير من الدول[1].

الفرع الثاني : ماهية التدقيق

لقد تعددت الكتابات التي تناولت تعريف التدقيق وهنا سنتطرق إلى بعض هذه التعاريف :

- التدقيق بصورة رئيسية فحص المعلومات أو البيانات المالية من قبل شخص مستقل ومحايد لأي مؤسسة بغض النظر عن هدفها وحجمها أو شكلها القانوني، وقد عرف **اتحاد المحاسبين الأمريكيين** التدقيق بأنه إجراءات منظمة لأجل الحصول على الأدلة المتعلقة بالإقرارات (الأرصدة) الاقتصادية والأحداث وتقييمها بصورة موضوعية لتحديد درجة العلاقة بين هذه الإقرارات ومقياس معين وإيصال النتائج إلى المستفدين[2].
- يقصد بتدقيق الحسابات أيضا فحص أنظمة الرقابة الداخلية والبيانات والمستندات والحسابات والدفاتر الخاصة بالمشروع تحت التدقيق فحصا انتقاديا منظما بقصد الخروج برأي فني محايد يعبر عن مدى دلالة القوائم المالية للوضع المالي لذلك المشروع في نهاية فترة زمنية معلومة ومدى تصويرها لنتائج أعماله من ربح أو خسارة عن تلك الفترة .

[1] تامر مزيد رفاعه ، المرجع نفسه، ص 19.

[2] هادي التميمي ، مدخل إلى التدقيق من الناحية النظرية والعملية ، داروائل للنشر ، ط3، 2006، ص20.

- أما جمعية المحاسبين الأمريكيين عرفت التدقيق بأنه عملية منتظمة للحصول على القرائن المرتبطة بالعناصر الدالة على الأحداث الاقتصادية وتقييمها بطريقة موضوعية بفرض التأكد من درجة مسايرة هذه العناصر للمعايير الموضوعية ثم توصيل نتائج ذلك إلى الأطراف المعنية [1].

فالتدقيق إذا عملية منظمة للحصول على أدلة وقرائن إثبات باستعمال الوسائل الفنية بموضوعية للتأكد من درجة التماثل بين ما هو مثبت في الدفاتر والسجلات حول الأحداث الاقتصادية للمشروع وهذه الأحداث وفق مقاييس معينة ثم نقل النتائج إلى الأطراف المعنية.

إن الحسابات الختامية تلخص الأحداث الاقتصادية ونتائج أعمال المشروع عن فترة زمنية معينة حيث أن دور المدقق يتلخص في إبداء الرأي الفني المحايد حول مدى عدالة هذه النتائج في التعبير عن المركز المالي الحقيقي للمشروع في نهاية الفترة عن طريق الفحص للتأكد من صحة وسلامة قياس العمليات التي تم تسجيلها وتحليلها وتبويبها والتحقق من إمكانية الحكم على صلاحية القوائم المالية النهائية كتعبير سليم عن نتيجة أعمال المشروع ، ومن ثم بلورة النتائج الناتجة عن الفحص والتحقق وإثباتها في التقرير الذي يقدم إلى من يهمه الأمر [2].

نستخلص من التعريفين السابقين أن التدقيق هو وظيفة تعتمد على فحص البيانات والمعلومات المالية والمحاسبية يقوم به شخص فني محايد ذو كفاءة من أجل إبداء رأيه الذي يكون على شكل تقرير.

بناءا على هذا التعريف نستخلص ما يلي:

- التدقيق هو فحص انتقادي بناء للمعلومات المالية .
- إضافة إلى عنصر الكفاءة يشترط في الشخص المدقق عنصر الاستقلالية.
- رأي هذا المدقق معللا أي يتضمن مجموعة من الأدلة.
- أن يتأكد المدقق من التقيد بالقوانين والمبادئ المحاسبية .

---

[1] زيان عبد الحق ،محاضرات في مراجعة تدقيق الحسابات ،كلية العلوم الاقتصادية والتسيير ،جامعة إبن خلدون ، تيارت ،السنة الجامعية ،2017،2018، ص12.

وينظر: أحمد فريد أبولحية ،مدى كفائة مهارات مدقق الحسابات الخارجي في جمع وتقييم أدلة الإثبات في ظل بيئة أنظمة المعلومات المحاسبية المحوسبة (دراسة تطبيقية على المدققين الممارسين للمهنة في قطاع غزة) رسالة مقدمة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير المحاسبة والتمويل من كلية التجارة ،للجامعة الإسلامية ،لغزة ،2015،ص 33، متوفر على الموقع الالكتروني: www.mobt3ath .com

[2] خالد أمين عبد الله ، التدقيق و الرقابة في البنوك، داروائل للنشر والتوزيع ،عمان ، ط1، 2012، ص 19، 20.

كما قلنا من قبل التدقيق يبدأ بفحص البيانات وينتهي على شكل تقرير وهنا نقوم بشرح هذان المصطلحان .

1. الفحص ويقصد به التأكد من صحة وسلامة قياس العمليات التي تم تسجيلها وتحليلها وتبويبها أي الفحص والقياس الحسابي للعمليات المالية الخاصة بالنشاط المحدد للمشروع.
2. التقرير يقصد به بلورة تلك النتائج في شكل تقرير يقدم إلى الأطراف المعنية سواء كانت داخل المؤسسة أو خارجها ويمكن القول أن التقرير هو العملية الأخيرة من التدقيق وثمرته.

المطلب الثاني: طرق التدقيق و مبادئه الأساسية

الفرع الأول: طرق التدقيق

تتضمن عملية التدقيق الطرق التالية على سبيل المثال لا الحصر:

أولا: الملاحظة: تطبق في الحكم على صلاحية الطرائق المحاسبية المستعملة بمشروع العميل ومدى كفاءة نظم الرقابة الداخلية واستخدامها في القيام بعمليات الجرد لأصول المشروع المختلفة .

ثانيا: التفتيش: تطبق في تدقيق الاستثمارات المالية والأصول الأخرى الشبيهة لتقرير وجودها الفعلي ، كما تستخدم للحصول على بيانات داعمة لتكاليف الأصول والإيرادات والمصاريف العادية وما شابه ذلك من بنود

ثالثا: التثبيت (التعزيز): تطبق في التأكد من أرصدة الحسابات ومبالغ العمليات التجارية مع أطراف خارج المشروع وأرصدة الأصول الموجودة في عهدة أشخاص خارج المشروع كالإرساليات وبضائع الأمانة وغيرها .

رابعا: المقارنة: تطبق على أرصدة الحسابات والبيانات المالية التجارية بمقارنتها مع بيانات شبيهة أو مماثلة خاصة بفترات سابقة أو لاحقة لبيان الأسباب الكامنة وراء أي تغيرات هامة .

خامسا: التحليل: تطبق على الحسابات والبيانات الجارية لتقرير مدى الاعتماد عليها وصلاحية نشرها كمعلومات عن المشروع المعني.

سادسا: الاحتساب: تطبق على البيانات الرقمية المقدمة من العميل كاحتساب بضاعة أخرى، المدة، أرصدة العملاء، المدفوعات مقدما والمستحقات وغيرها.

سابعا: الاستفسار: تطبق على سياسات المشروع المعني ، والأمور والقضايا التي لا يمكن الإفصاح عنها في القوائم المالية المنشورة مثل الالتزامات العرضية والخطط المستقبلية والتوقعات المتطورة ذات الأثر المحتمل على المركز المالي للمشروع.

ومن الجدير بالذكر أنه يتم استخدام هذه الطرق على أساس اختباري يقرر مداه على ضوء كفاية الطرق المحاسبية المستخدمة بالمشروع ومدى كفاية أنظمة الرقابة الداخلية[1] .

إضافة إلى أن تطبيق الطرق المذكورة جزء ضروري من عملية التدقيق ويستغرق نصيبا كبيرا من الجهد والوقت اللازمين للقيام بعملية التدقيق، وقد تم في السنوات الأخيرة استعمال العينات الإحصائية في اختبار وفحص الدفاتر والسجلات اهتماما كبيرا ، بحيث أثبتت التجربة الميدانية نجاح استخدام الطرق الإحصائية هذه في تدقيق بنود المركز المالي التي تلتزم فتح حسابات كثيرة العدد في العادة كالذمم المدينة والدائنة ويمكن لطرق الإحصائية هذه أن تزداد أهمية مستقبلا .

الفرع الثاني: المبادئ الأساسية للتدقيق

لقد حدد معيار التدقيق الدولي رقم أثنين(2) المبادئ الأساسية للتدقيق التي يجب الالتزام بها لأنها تضبط مسؤوليات المدقق المهنية وهي :

أولا: الأمانة والتجرد و الاستقلال : يجدر بالمدقق أن يكون مستقيما وأمينا ومخلصا في عمله المهني و ألا يسمح لتحيزه وانطباعه بأن ينال من تجرده ، كما عليه أن يحافظ على تجرده وأن يكون استقلاله حقيقة

ثانيا: السرية : يجدر بالمدقق أن يحافظ على المعلومات التي تتوفر له أثناء عمله وأن لا يبوح بها إلى أي جهة أخرى دون إقرار خاص بهذا الشأن إلا في الحالات التي تستدعيها مقتضيات القانون أو متطلبات الإفصاح المهنية .

[1] خالد أمين عبد الله ، المرجع نفسه، ص 38،39..

ثالثا: المهارات والكفاءة :

- يجدر بالمدقق أن يبذل العناية المهنية الكافية في تنفيذ عمله وإعداد تقريره وأن يستعين بأشخاص تتوفر فيهم الخبرة والكفاءة المعقولة والتدريب اللازم في التدقيق.
- يجب أن تتوفر في المدقق الكفاءة العلمية والمهارة المتخصصة والمعرفة الفنية والإحاطة بالمواد النظامية، كما يحتاج المدقق إلى خبرة عملية في ضوء إشراف سليم وإحاطة مستمرة بالتطورات والمستجدات المهنية التي تتضمن القواعد الدولية والمحلية في شؤون المحاسبة والتدقيق والقواعد القانونية والنظامية.

رابعا: العمل الذي ينجزه الآخرون :

- يعتبر المدقق مسؤولا عن إبداء رأيه حول المعلومات المالية عندما يفوض مساعديه بعمله أو عندما يستعين بأعمال قام بها مدققون أو خبراء آخرون .
- يجدر بالمدقق أن يوجه ويراجع أعمال مساعديه ويشرف عليهم، كما يجدر أن تتوفر له القناعة المعقولة بملائمة ما ينجزه له مدققون أو خبراء آخرون[1] .

خامسا: التوثيق : يجدر بالمدقق أن يوثق كافة المواضيع والقرائن التي تدعم انجازات المدقق وفقا للمبادئ الأساسية للتدقيق.

سادسا: التخطيط :

- يجب على المدقق أن يخطط عمله بصورة تمكنه من انجازه بكفاءة وفي الوقت المناسب، كما يجب أن يتم التخطيط على أسس معرفة المدقق بأعمال العميل.
- يجب أن تتضمن الخطط على سبيل المثال ما يلي :
  - الإحاطة بالنظام المحاسبي وسياسات وإجراءات الضبط الداخلي للعميل.
  - تحديد درجة الاعتماد على نظام الضبط الداخلي.
  - جدولة طبيعة وتوقيت ومدى إجراءات التدقيق التي سيتم تنفيذها.

[1] سعود كايد، تدقيق الحسابات، المملكة الأردنية الهاشمية للنشر، ط 1 ،2012م ، ص 24،25.

- تنسيق العمل الذي سيتم تنفيذه.

- يجب أن يستمر تطوير الخطط وإعادة النظر فيها خلال التدقيق كما استدعت الحاجة لذلك.

سابعا: قرائن التدقيق :

- يجب على المدقق عند تنفيذه لإجراءات الالتزام والإجراءات الجوهرية أن يحصل على القرائن الكافية والمناسبة التي تمكنه من التوصل إلى نتائج معقولة يعتمد عليها في إبداء رأيه حول المعلومات المالية.
- تمثل إجراءات الالتزام اختبارات يتم تصميمها للحصول على قناعة معقولة بالالتزام الفعلي بإجراءات الضبط الداخلي التي سيتم الاعتماد عليها في التدقيق.
- تمثل الإجراءات الجوهرية باختبارات يتم تصميمها للحصول على قناعة معقولة باكتمال ودقة وصحة البيانات التي يقدمها نظام المحاسبة، تتكون هذه الإجراءات من نوعين هما :
  - فحص تفاصيل العمليات والأرصدة .
  - تحليل النسب والاتجاهات الهامة بالإضافة إلى التحري عن التغيرات والبنود غير العادية[1] .

المطلب الثالث: أهداف وأهمية التدقيق

الفرع الأول: أهداف التدقيق

يستطيع الباحث في التطور التاريخي لأهداف التدقيق ومضمونه المهني أن يلاحظ التغير الهائل الذي طرأ على الأهداف فقديما كانت عملية التدقيق مجرد وسيلة لاكتشاف ما قد يوجد بالدفاتر والسجلات من أخطاء أو غش أو تلاعب وتزوير ، ولكن هذه النظرة تغيرت عندما قرر القضاء الإنجليزي عام 1897 بأن اكتشاف الغش والخطأ ليس هدفا من أهداف عملية التدقيق، وأنه ليس مفروضا على المدقق أن يكون جاسوسا أو بوليسا سريا.

[1] سعود كايد ، المرجع نفسه، ص 26، 27.

إضافة إلى أن هدف التدقيق قاصرا على التأكد من الدقة الحسابية للدفاتر والسجلات ومطابقة القوائم المالية مع تلك الدفاتر والسجلات دون إبداء رأي فني، ولكن هذا الهدف أيضا قد تغير وأصبح من واجب المدقق القيام بمراجعة انتقادية للدفاتر والسجلات وإصدار رأي فني محايد يضمنه في تقريره الذي يقدمه للمساهمين عن نتيجة فحصه ، وبوجه الإجمال حصر الأهداف التقليدية للتدقيق في نواح عدة أهمها :

- التأكد من دقة وصحة البيانات المحاسبية المثبتة بالدفاتر وسجلات المشروع وتقرير مدى الاعتماد عليها .
- الحصول على رأي فني محايد حول مطابقة القوائم المالية لما هو مقيد بالدفاتر و السجلات .
- اكتشاف ما قد يوجد بالدفاتر من أخطاء أو غش.
- تقليل فرص ارتكاب الأخطاء أو الغش عن طريق زيارات المدقق المفاجئة للمشروع وتدعيم أنظمة الرقابة الداخلية للمشروع .

أما اليوم فقد تعدت عملية التدقيق هذه الأهداف إلى أهداف أخرى أهمها :

- مراقبة الخطط الموضوعية ومتابعة تنفيذها.
- تقييم نتائج أعمال المشروع بالنسبة إلى الأهداف المرسومة.
- تحقيق أقصى قدر ممكن من الكفاية الإنتاجية عن طريق محو الإسراف في جميع نواحي نشاط المجتمع.
- تحقيق أقصى قدر ممكن من الرفاهية لأفراد المجتمع[1] الذي يعمل فيه المشروع ويأتي هذا الهدف نتيجة التحول الذي طرأ على أهداف المشاريع حيث لم يعد تحقيق أكبر قدر من الربح الهدف الأهم بل شاركته في الأهمية أهداف أخرى منها العمل على رفاهية المجتمع الذي يعمل فيه المشروع .

يمكن حصر أهداف التدقيق على اختلاف تصنيفها على النحو التالي:

[1] أحمد العماري ،حكيمة مناعي ،ملخص محاضرات لمادة التدقيق المالي والمحاسبي ،تخصص محاسبة ومالية ،جامعة الحاج لخضر باتنة ،ص8.

- إبداء الرأي الفني المحايد حول عدالة تمثيل القوائم المالية لنتائج أعمال المشروع ومدى توافقها مع القواعد والأعراف المحاسبية المتعارف عليها .
- بيان مدى مصداقية المعلومات التي تحويها هذه القوائم لكافة الأطراف المعنية وذلك عن طريق التأكد من دقة وصحة البيانات المحاسبية المثبتة بدفاتر وسجلات المشروع ودرجة الاعتماد عليها.
- اكتشاف ما قد يوجد في الدفاتر والسجلات من أخطاء متعمدة أو غير متعمدة .
- تقليل فرص ارتكاب الأخطاء والغش لشعور منفذ العمليات بأن ما يقوم به من عمل خاضع للرقابة والتدقيق اللاحق[1] .
- المساعدة في إعداد الخطط ومراقبة تنفيذها وتقييم نتائج أعمال المشروع في ضوء الخطط الموضوعية .
- المساعدة في القضاء على مظاهر الإسراف في استخدام الموارد الإنتاجية في المشروع عن طريق تحليل البيانات المالية.
- خدمة كافة الأطراف التي تستخدم القوائم المالية وتعتمد عليها في اتخاذ القرارات ورسم السياسات سواء تمثلت هذه الأطراف في الإدارة أو المستثمرين أو رجال الأعمال والمحللين الماليين و الاقتصاديين والهيئات الحكومية.
- المساعدة على التوفيق ما بين هدف تحقيق أقصى ربح ممكن للمشروع وهدف تحقيق الرفاهية للمجتمع الذي يعمل فيه .

[1] خالد أمين عبد الله ، المرجع نفسه ، ص 21،22،23.

الفرع الثاني: أهمية التدقيق

تعود أهمية التدقيق إلى كونه وسيلة لا غاية وتهدف هذه الوسيلة إلى خدمة عدة طوائف، تستخدم القوائم المالية المدققة وتعتمدها في اتخاذ قراراتها ورسم سياساتها ومن الأمثلة على هذه الطوائف والفئات طائفة المديرين، المستثمرين الحاليين والمستقبليين، البنوك، رجال المال والاقتصاد، الهيئات الحكومية ونقابات العمال وغيرها ،إن إدارة المشروع تعتمد اعتمادا كليا على البيانات المحاسبية في وضع الخطط و مراقبة تقييم الأداء وتحرص أن تكون تلك البيانات مدققة من قبل هيئة فنية محايدة .

- طائفة المستثمرين تعتمد القوائم المالية المدققة عند اتخاذ أي قرار في توجيه المدخرات والاستثمارات بحيث تحقق لهم أكبر عائد ممكن مع اعتبار عنصر الحماية الممكنة .
- المدراء : لاتخاذ قراراتهم من تخطيط وتنفيذ .
- النقابات : لمفاوضاتها مع الإدارات لتحديد الأجور والمشاركة في الأرباح وما شابه إلا أنه يمكن القول أن التدقيق هو أحد فروع المحاسبة يخدم فئات المجتمع المختلفة[1] .
- البنوك التجارية والصناعية فتعتمد القوائم المالية المدققة من قبل هيئة فنية محايدة وخصها للمراكز المالية للمشروعات التي تتقدم بطلب قروض وتسهيلات ائتمانية منها ورجال الاقتصاد يعتمدون هذه القوائم في تقديرهم للدخل القومي وفي التخطيط الاقتصادي .
- الهيئات الحكومية وأجهزة الدولة المختلفة فتعتمد القوائم المدققة في أغراض كثيرة منها التخطيط والرقابة ، فرض الضرائب وتحديد الأسعار ، تقرير الإعانة لبعض الصناعات ...الخ وفي مجمل القول أن المحاسبة قد أصبحت علما اجتماعيا يخدم فئات المجتمع المختلفة حيث تعتمد تلك الفئات في قراراتها الاقتصادية على البيانات المحاسبية المسجلة بالدفاتر أو الظاهرة بالقوائم المالية الصادرة عن المشروعات المختلفة ولكن لن تتسنى الخدمة الحقيقة إلا إذا عهدنا إلى هيئة خارجية مستقلة أو شخص طبيعي محايد بفحص تلك البيانات وخصائصها فحصا انتقاديا منظما ودقيقا و إبداء رأي محايد حول مدى صحة تلك البيانات و درجة الاعتماد عليها ومدى

[1] سعود كايد، المرجع نفسه، ص 28.

دلالة القوائم المالية من حيث عدالة تصويرها لوضع المشروع المالي وصحة تباينها لنتيجة الأعمال من ربح أو خسارة [1].

المبحث الثاني : أنواع التدقيق والفرق بينهما

التدقيق هو وظيفة تقدير وتقييم وإبراز الوجه الحقيقي للمؤسسة وله عدة أنواع من جوانب مختلفة كالتدقيق من حيث الإلزام ومن حيث الوقت ...وغيرها ، وسنتعرض لها بالتفصيل في هذا المبحث

المطلب الأول: أنواع التدقيق

الفرع الأول: من حيث نطاق عملية التدقيق والتوقيت

أولا: من حيث نطاق عملية التدقيق

ونجد نوعين هما :

1. **التدقيق الكامل** : وهنا يقوم المدقق بفحص القيود والمستندات والسجلات تدقيقا كاملا تفصيليا ويطبق هذا النوع في المؤسسات الصغيرة الحجم وعملياتها قليلة العدد ، وقد تحول هذا إلى تدقيق كامل اختباري أي قائم على أسلوب العينة الإحصائية يتجه للتطور الذي حدث من نشوء الصناعات والشركات ولم يعد من المعقول أن يقوم المدقق بتدقيق جميع العمليات وكافة السجلات ، مما أدى إلى الاعتماد على تدقيق اختباري أي أن يقوم المدقق باختبار عدد من العينات لكي تخضع لعملية الفحص ومن ثم تعميم النتائج المتوصل إليها على كل مجموعة اختيرت العينات منها والفرق بين التدقيق الكامل التفصيلي والكامل الاختباري يقتصر على نطاق التدقيق فقط وليس على الأصول والمبادئ العملية .
2. **التدقيق الجزئي :** وهنا يقتصر عمل المدقق على بعض العمليات أو البنود دون غيرها كتدقيق النقدية فقط أو جرد المخازن ...الخ ، وفي هذه الحالة لا يمكنه الخروج برأي فني حول القوائم المالية ككل وإنما يقتصر المدقق على ما حدد له من مواضيع .

[1] إبراهيم إبهاب نظمي ، التدقيق القائم على مخاطر الأعمال حداثة وتطورا ، عمان ، مكتبة المجتمع العربي ، ط 1، 2006، ص 60.

ومن المرغوب فيه هنا يحصل المدقق على عقد كتابي يوضح نطاق عملية التدقيق الموكلة إليه حتى لا ينسب إليه إهمال أو تقصير في القيام بالتدقيق بند لم يعهد إليه أصلا تدقيقه ، وبذلك يحمي نفسه بواسطة العقد من أية مسؤوليات كهذه [1].

ثانيا : من حيث التوقيت

هناك نوعين في هذا المجال

1. **التدقيق النهائي**: ويكلف المدقق القيام بمثل هذا التدقيق بعد انتهاء الفترة المالية المطلوبة تدقيقها وبعد إجراء التسويات وتحضير الحسابات الختامية وقائمة المركز المالي وفي ذلك ضمان بعدم حدوث أي تعديل في البيانات بعد تدقيقها لأن الحسابات تكون قد أقفلت مسبقا ولكن يعاب عليه ما يلي :

- فشله في اكتشاف ما قد يوجد بالدفاتر من أخطاء أو غش حال وقوعها.
- استغراقه وقتا طويلا قد يؤدي إلى تأخير تقديم التقرير في موعده.
- إرباكه للعمل في كل من مكتب المدقق والعميل ، تتوافق تواريخ إقفال الدفاتر في كثير من المشروعات العملية لنفس المكتب مما يؤدي إلى التضحية ببعض الدقة في الأداء مقابل الإسراع في الإنجاز ومن الواضح أن هذا النوع يصلح للتطبيق في المنشآت الصغيرة أو المتوسطة ويقتصر في الأغلب على تدقيق عناصر القوائم المالية وخاصة الميزانية تدقيقا كاملا و لهذا يطلق عليها تدقيق الميزانية.

2. **التدقيق المستمر:** وهنا يقوم المدقق بتدقيق الحسابات والمستندات بصفة مستمرة حيث يقوم بزيارات متعددة للمنشأة طوال الفترة التي يدققها ، وفي نهاية العام يقوم بتدقيق الحسابات الختامية والميزانية وهذا النوع يصلح في تدقيق المنشآت الكبيرة حيث يصعب تدقيقها عن طريق التدقيق النهائي ويمتاز هذا النوع من التدقيق بالخصائص التالية :

[1] خالد أمين عبد الله، المرجع نفسه، ص 30،31،32..

- وجود وقت كاف لدى المدقق مما يمكنه من التعرف على المنشأة بصورة أفضل والتدقيق بشكل أوفى.
- سرعة اكتشاف الغش والخطأ في وقت قصير بدلا حتى نهاية العام .
- انتظام العمل بمكتب المدقق والمشروع لوجود مجال واسع زمنيا للتدقيق.
- تقليل فرص التلاعب بالدفاتر وذلك للزيارات المتكررة من قبل المدقق .
- إنجاز الأعمال في أوقاتها دون إهمال أو تأخير من قبل موظفي المشروع وهذا بسبب تردد المدقق على المنشأة.

ولكن بالرغم من هذه المزايا يعاب على التدقيق المستمر ما يلي :

- احتمال قيام موظفي المنشأة بتغيير أو حذف أرقام أو قيود في المستندات والسجلات بعد تدقيقها سواء بحسن نية أو قصد الغش لتغطية الاختلاس اعتمادا على أن المدقق لا يعود ثانية لتدقيق تلك المستندات والسجلات ولكي يتجنب المدقق حدوث هذا يجب وضع علامات أو رموز معينة أمام البيانات أو الأرصدة التي قام بتدقيقها وتأكد من صحتها أو أخذ مذكرة بأرصدة الحسابات التي انتهى من تدقيقها .
- تعطيل عمل موظفي قسم الحسابات بين الفترة والأخرى عند زيارة المدقق .
- احتمال سهو المدقق عن إتمام بعض الأمور التي تركها مفتوحة في آخر زيارة له .
- احتمال نشوء تعارف وصداقة بين المدقق وموظفي المشروع بسبب كثرة تردده على المشروع .

الفرع الثاني: **من حيث الهيئة التي تقوم بعملية التدقيق الالتزام والشمولية**

أولا : من حيث الهيئة التي تقوم بعملية التدقيق

يمكن تقسيم التدقيق من هذه الناحية إلى نوعين هما :

1. **التدقيق الداخلي** : هو مجموعة من الإجراءات التي تنشأ داخل المؤسسة لغرض التحقق من طبيعة السياسات والخطط المرسومة، كما يمكن تعريفه على أنه أداة تعمل داخل المؤسسة للحكم والتقييم لخدمة أهداف الإدارة في مجال الرقابة الداخلية وقد اقتصر التدقيق الداخلي

في بادئ الأمر على محاسبة الدفاتر والسجلات لغرض اكتشاف أخطاء التسجيل وتقوم به هيئة داخلية أو محققين تابعين للمؤسسة .

2. **التدقيق الخارجي :** هو عملية فحص القوائم المالية يقوم به شخص خارجي مستقل عن إدارة المؤسسة ومدى تمثيلها نتيجة الأعمال ومركزها المالي عن طريق اكتشاف الأخطاء وتحديد الانحرافات ومعالجتها [1].

ثانيا: من حيث الالتزام بعملية التدقيق

ينقسم التدقيق من الالتزام القانوني إلى نوعين :

1. **التدقيق الإلزامي** هو ذلك التدقيق الذي ينص القانون على وجوب القيام به[2] أين تلتزم المؤسسة بتعيين مدقق خارجي لمراجعة حساباتها الختامية ومراكزها المالية ومن بين هذه المؤسسات شركة المساهمة ويشار إلى هذا النوع أحيانا بالتدقيق القانوني ولا يصح هذا إلا أن يكون تدقيقا كاملا .
2. **التدقيق الاختياري** : وهو ذلك التدقيق الذي يطلبه أصحاب المنشأة دون إلزام قانوني على وجوب القيام به و تلك هي الحال بالنسبة للمشروعات الفردية ولشركات الأشخاص فيعتمد شركاؤها على مدقق خارجي للفائدة التي تتحقق من وجوده من حيث اطمئنانهم على صحة المعلومات المحاسبية .

ثالثا : من حيث الشمولية

ينقسم التدقيق من خلال هذا المعيار إلى نوعين هما :

1. **التدقيق العادي** : هو فحص البيانات المثبتة بالسجلات والدفاتر والتأكد من صحة القوائم المالية ومدى دلالتها على نتائج الأعمال والمركز المالي و إبداء رأي فني محايد وغالبا يلجأ المدقق إلى اتباع التدقيق الاختباري هنا ، ويعتبر مسئولا عن أي إهمال أو تقصير [3] .

---

[1] خالد راغب الخطيبة ، خليل محمود الرفاعي ، الأصول العملية لتدقيق الحسابات ، دار المستقبل للنشر و التوزيع ، الأردن ،1998،ص 25.

[2] بوبكر عميروش ، دور المدقق الخارجي في تقييم المخاطر وتحسين نظام الرقابة الداخلية لعمليات المخزون داخل المؤسسة ،دراسة ميدانية لمؤسسة مطاحن الهضاب العليا ، سطيف ،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات حصول على شهادة الماجستير في العلوم التجارية ،تخصص دراسات مالية ومحاسبية معمقة ،جامعة فرحات عباس ،سطيف ،السنة الجامعية 2010،2011،ص 10.

[3] خالد أمين عبد الله ، المرجع نفسه ، ص 33.

2. **الفحص لغرض معين** : يهدف هذا النوع من التدقيق إلى البحث عن حقائق معينة والوصول إلى نتائج محددة يستهدف فيها الفحص وقد تكون الحسابات والبيانات موضوع التدقيق قد سبق تدقيقها عاديا بهدف الخروج برأي فني محايد حول المركز المالي ونتائج الأعمال ومن أمثلة الفحص لغرض معين كفحص الدفاتر و السجلات بهدف اكتشاف غش ما أو التعرف على أسباب اختلاس معين .

شكل رقم (1،1) يوضح أنواع التدقيق

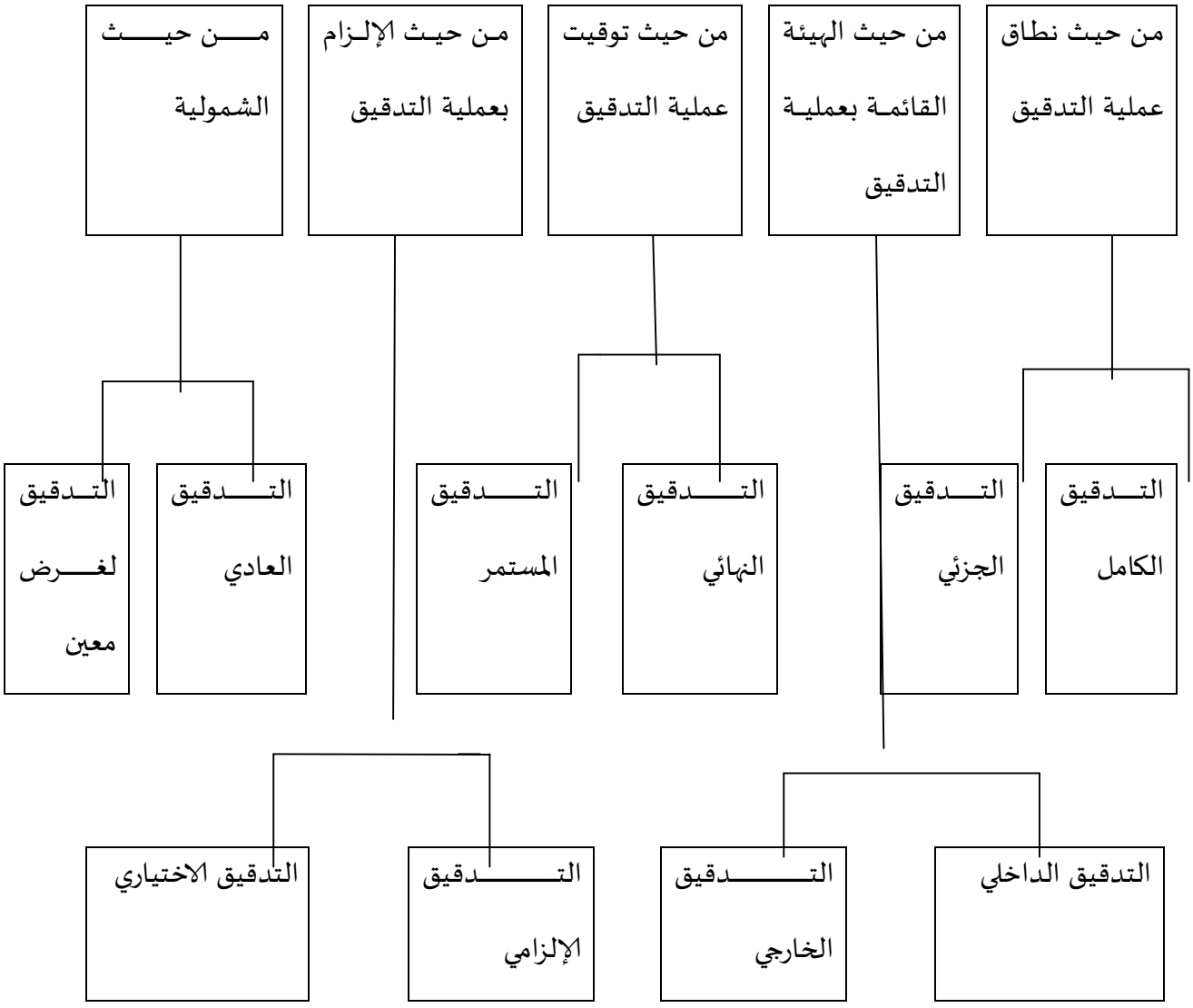

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على المعلومات السابقة.

ملاحظة:

من الاستعراض السابق لأنواع التدقيق وجدنا أنها تختلف باختلاف الزاوية التي ينظر منها إليه ، ومن هنا نصنف التصنيف التالي الذي لا تداخل فيه علاوة على أنه يتفق والهدف أو الغرض المنشود من القيام بعملية التدقيق .

- **التدقيق المالي :** يقصد به فحص أنظمة الرقابة الداخلية والبيانات والمستندات والدفاتر الخاصة بالمشروع بقصد الخروج برأي فني محايد عن مدى عدالة القوائم المالية عن الوضع المالي للمشروع ومدى عدالة تصويرها لنتائج أعماله من ربح أو خسارة عن تلك الفترة .
- **التدقيق الإداري** : يقصد به تدقيق النواحي الإدارية للمشروع للتأكد من أن الإدارة تسير بالمشروع نحو تحقيق أقصى منفعة أو عائد ممكن بأقل تكلفة ممكنة ومن هنا يطلق عليه البعض تدقيق الكفاءة الإدارية وهذا النوع بالفعل يبحث في كفاءة الإدارة في استخدام الموارد المتاحة للمشروع من اقتصادية و بشرية وغيرها بحيث تحقق أقصى منفعة ممكنة .
- **تدقيق الأهداف** : يقصد به التحقق من أن أهداف المؤسسة المرسومة سالفا والمخطط لها قد تحققت فعلا وعلينا هنا أن نتذكر أن الهدف من عملية التدقيق ليس تصيد الأخطاء وإنما تحسين الأداء وتحقيق الأهداف بأقصى قد ممكن من الفعالية أو الإنجاز.
- **التدقيق القانوني** : يقصد به تأكد المدقق من أن المنشأة قد طبقت النصوص القانونية والأنظمة المالية والإدارية التي أصدرتها سواء السلطة التشريعية أو التنفيذية في الدولة .
- **التدقيق الاجتماعي** : تعظيم الربحية لم يعد الهدف الأوحد لوجود أية مؤسسة واستمراريتها بل شاركته أهداف أخرى مهمة منها تحقيق الرفاهية للمجتمع الذي تعمل فيه تلك المؤسسة أي أنه أصبح من مهام المؤسسة واجب وطني اتجاه المجتمع أما كيفية التدقيق الاجتماعي فعملية أقل ما يقال عنها أنها صعبة .

المطلب الثاني : معايير التدقيق

التدقيق يرتكز على معايير عامة مقبولة ومتعارف عليها وتعتبر هذه المعايير الإطار العام الذي يعتمد عليه المدقق لقيامه بعمله ، ونلخص هذه المعايير فيما يلي :

1) **المعايير العامة :** وتشمل ما يلي :

- يجب أن يقوم بالتدقيق شخص أو أشخاص حائزين على التدريب الفني والكفاءة اللازمة لتدقيق الحسابات .
- على مدقق الحسابات أن يلتزم دائما بالاستقلال في تفكيره في جميع الأمور التي تخص المهنة المنوطة به .
- على مدقق الحسابات أن يبذل العناية المهنية الواجبة في عملية التدقيق و وضع التقرير.

2) **معايير العمل الميداني :** فتتمثل في ما يلي:

- ينبغي وضع خطة واقية بصورة كافية لعمل المدقق وأن يكون هناك إشراف جدي ودقيق على أعمال مساعديه.
- يجب دراسة وتقييم أنظمة الرقابة الداخلية الموضوعية والمطبقة لتقدير مدى الاعتماد عليها ومدى الاختبارات اللازمة .
- يجب الحصول على أدلة وقرائن إثبات بقدر كاف ونوعية جيدة عن طريق الفحص المستندي والتدقيق الحسابي و الانتقادي والملاحظات والمصادقات والاستفسارات لتوفير أساس يعتمد عليه لإبداء رأيه في القوائم المالية محل الفحص .

3) **معايير إعداد التقرير :** وتشمل ما يلي

- يجب أن ينص التقرير على مدى الالتزام والاعتماد في إعداد القوائم المالية ومختلف الوثائق الأخرى على المبادئ المحاسبية المتعارف عليها .
- ينبغي أن ينص التقرير على ما إذا كانت الطرق المحاسبية المعتمد عليها في إعداد التقرير والقوائم المحاسبية هي نفسها التي تم الاعتماد عليها في الدورات السابقة كطرق تقييم المخزون و الامتلاك

يجب أن يحتوي التقرير على الرأي الذي يبديه المدقق حول القوائم المالية وتحمله مسؤوليته في هذا التقرير أمام كل الهيئات المعنية [1].

المطلب الثالث : الفرق بين التدقيق الداخلي والخارجي .

شكل رقم (1.2) يوضح الفرق بين التدقيق الداخلي والخارجي

	البيان	التدقيق الداخلي	التدقيق الخارجي
01	الهدف	- خدمة الإدارة عن طريق التحقق من سلامة البيانات المقدمة في النظام المحاسبي. - اكتشاف وضع الخطأ والفكر والتلاعب.	-كفاءة الإدارة في استغلال الموارد المتاحة لديها. - اكتشاف التلاعبات والأخطاء والفكر. - إبداء الرأي في صحة وسلامة القوائم المالية.
02	القائم بالتدقيق	موظف من داخل المنشأة	موظف خارج المنشأة
03	توقيت الأداء	يتم التدقيق بصورة مستمرة على مدار السنة المالية.	يتم التدقيق بصورة متقطعة على مدار السنة المالية.
04	النطاق	يتحدد عن طريق الإدارة	يتحدد عن طريق العقد الموقع وعن طريق المعايير والتشريعات.
05	الاستقلالية	يتمتع المدقق باستقلال جزئي	يتمتع المدقق بالاستقلالية التامة.

المصدر: زنايي جميلة، فعالية التدقيق البنكي في البنوك التجارية، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر تخصص التدقيق المحاسبي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن بأديس مستغانم، السنة الجامعية 2019/2018، ص 21.

[1] خالد أمين عبد الله ، المرجع نفسه، ص35،36.

خلاصة:

إن ما يهم إدارة أي مؤسسة هو ضمان الأداء الجيد والتحكم أكثر في العمليات التي هي بصدد إدارتها وتسييرها وعليه فهي بحاجة ماسة إلى الاطمئنان من سلامة التدقيق وحسن تشغيله ،لما له من أهمية قصوى بحيث يعتبر التدقيق وظيفة مهمة في البنوك خصوصا عندما تحول مفهومه من مهمة تقييم والكشف عن الأخطاء إلى عملية تقدير وتنبؤ لهذه الأخطاء بحيث يساهم بشكل كبير في تصميم وتطوير نظام الرقابة وقياس وتقييم كفاءة استخدام الموارد المتاحة وإضافة قيمة للبنك .

الفصل الثاني: مدخل إلى القروض البنكية

تمهيـــــــد

تؤدي القروض دورا هاما في التطور الاقتصادي للبلاد لأنها الوسيلة المناسبة لتزويد الأفراد والمؤسسات في المجتمع بالأموال اللازمة على أن يتعهد المدين بسداد تلك الأموال وفوائدها والعملات المستحقة والمصاريف دفعة واحدة أو في تواريخ محددة ويتم تدعيم هذه العلاقة بتقديم مجموعة من الضمانات التي تكفل للبنك استرداد أمواله في حالة توقف العميل عن السداد بدون أية خسائر، لذلك فإن القروض تعتبر المورد الأساسي الذي يعتمد عليه البنك في إيراداته إذ تمثل الجانب الأكبر من الاستخدامات ومن خلالها يمكن دفع الفائدة المستحقة للموردين لديه ،وتدبير قدر ملائم من الربح مع إمكانية احتفاظ البنك بقدر من السيولة لمواجهة احتياجات السحب من العملاء، ومن خلال هذا الفصل سنتعرض إلى مدخل للقروض في إطار مبحثين:

المبحث الأول :لمحة عن القروض البنكية

المبحث الثاني : إجراءات منح القروض البنكية

المبحث الأول :لمحة عن القروض البنكية

يعتبر الائتمان المصرفي فعالية مصرفية غاية في الأهمية ومن أكثر الفعاليات المصرفية جاذبية لإدارة البنك التجاري و المؤسسات المالية الوسيطة، إذ نجد أن الائتمان المصرفي يقوم في الوقت الحاضر بوظائف عديدة هامة فعلى مستوى البنوك فإن الائتمان المصرفي هو الاستثمار الأكثر جاذبية لإدارة البنك الذي من خلاله يمكن تحقيق الجزء الأكبر من الأرباح ،أما على مستوى الاقتصاد فإن الائتمان المصرفي ما هو إلا نشاط اقتصادي غاية في الأهمية له تأثير متشابك الأبعاد للاقتصاد الوطني وعليه يتوقف نمو ذلك الاقتصاد وارتقائه .

المطلب الأول: ماهية القروض البنكية وأنواعها

الفرع الأول: ماهية القروض البنكية

أولا: لغة

الائتمان هو ترجمة للكلمة الإنجليزية CREDIT،وهي مشتقة من الكلمة اللاتينية CREDO وناشئة عن تركيب مصطلحين إحداهما CRAD وهو يعني في اللغة السنسكريتية "الثقة" والثاني هو DO وهو يعني في اللغة اللاتينية "أضع" وبذلك يصبح المعنى العام للكلمة "أضع الثقة" أو "أثق"[1].

ويعني أيضا تسليف المال لإنفاقه على الاستثمار (الإنتاج) أو الاستهلاك وهو يعتمد على عنصرين أساسيين هما الثقة والمدة[2].

ثانيا: اصطلاحا

الائتمان هو اشتقاق من الفعل "أتمن" بمعنى "وثق" فكما وردت في القران الكريم على لسان إخوة سيدنا يوسف عليه السلام (يا أبانا مالك لا تأمنا على يوسف و آنا له لناصحون). صدق الله العظيم[3].

يقصد بالائتمان التبادل الحالي للبضائع والممتلكات مقابل دفع القيمة المساوية لها والمتفق عليها في المستقبل .

---

[1] نوال صالح بن عمارة، المراجعة والرقابة في البنوك الإسلامية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان ، الأردن، ط1، 2012، ص 29.

[2] شاكر القزويني، محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، ط8، 2008، ص 90.

[3] صلاح إبراهيم شحاتة، ضوابط منح الائتمان المصرفي من منظور قانوني ومصرفي، دار النهضة، القاهرة، ط1، 2009، ص 07.

ويعرف الائتمان بأنه الثقة التي يوليها البنك لشخص ما سواء كان طبيعيا أمعنويا بأن يمنحه مبلغا من المال لاستخدامه في غرض محدد خلال فترة زمنية متفق عليها وبشروط معينة لقاء عائد مالي متفق عليه وبضمان يمكن المصرف من استرداد قرضه في حالة توقف العميل عن السداد [1].

الفرع الثاني :أنواع القروض البنكية

تصنف القروض الممنوحة من طرف البنك التجاري وفق معايير ومقاييس عدة سواء من حيث المدة الغرض، الضمان والنشاط الممول .

أولا: من حيث النشاط الممول : تنقسم إلى:

- **قروض إنتاجية** : وهي تلك القروض التي تقدمها الدولة والمؤسسات المالية والمصرفية ويكون هدفها تمويل النشاط الاستثماري والإنتاجي.
- **قروض استهلاكية** : وهي تلك القروض التي تهدف لتشجيع الاستهلاك خاصة البيع بالتقسيط .

ثانيا: من حيث الغرض : تصنف إلى ما يلي:

- **قروض تجارية** : هدفها تمويل جميع أوجه النشاط التجاري.
- **قروض صناعية**: هدفها تمويل مختلف الأنشطة الصناعية (إنتاج ،استهلاك ،تجهيز .... الخ).
- **قروض زراعية**: هدفها تمويل الأنشطة الفلاحية وما يرتبط بها.
- **قروض عقارية**: هدفها تمويل الأنشطة التي لها علاقة بالعقارات.
- **قروض شخصية**: وهي تلك المقدمة للأشخاص لسد النقص في احتياجاتهم المختلفة وكذا تلك المقدمة لأصحاب الحرف البسيطة.

ثانيا: من حيث المدة أو الدورة : حسب هذا المعيار يمكن أن نميز نوعين أساسيين للقروض هما :

- **قروض الاستغلال أو قروض قصيرة الأجل**: وهي تلك القروض الموجهة لتمويل نشاطات الاستغلال في المؤسسة ومن مميزات هذه النشاطات أنها تتكرر باستمرار أثناء عملية الإنتاج

[1] عبد العزيز دغيم، ماهر الأيمن، إيمان اينجرو، التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض المصرفي بالتطبيق على المصرف الصناعي السوري، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية للمجلة 28، العدد 03، 2006، ص 176.

ومن أمثلتها التخزين ،التموين ،الإنتاج ،التوزيع ،جني المحصول .....الخ ويمكننا بصفة إجمالية أن نصنف هذه القروض إلى صنفين رئيسيين هما القروض العامة والقروض الخاصة .

- القروض العامة :

سميت كذلك لكونها موجهة لتمويل الأصول المتداولة بصفة إجمالية وليس موجهة لتمويل أصل معين وتسمى أيضا بالقروض عن طريق الصندوق أو قروض الخزينة ، وتلجأ المؤسسات عادة إلى مثل هذه القروض لمواجهة صعوبات مالية مؤقتة، ويمكن إجمال هذه القروض فيما يلي :

- ✓ **تسهيلات الصندوق :** هي عبارة عن قروض معطاة لتخفيف صعوبات السيولة المؤقتة أو القصيرة جدا التي يواجهها الزبون ،والناجمة عن تأخر الإرادات عن النفقات أو المدفوعات فهي إذن ترمي إلى تغطية الرصيد المدين إلى حين أقرب تتم فيها عملية التحصيل لصالح الزبون حيث يقتطع مبلغ القرض ،ويتم اللجوء إلى مثل هذه القروض في فترات معينة كنهاية الشهر.
- ✓ **المكشوف** : هو عبارة عن قرض بنكي لفائدة الزبون الذي يسجل نقص في الخزينة ناجم عن عدم كفاية رأس المال العامل، ويتجسد ماليا في إمكانية ترك حساب الزبون لكي يكون مدينا في حدود مبلغ معين ولفترة أطول نسبيا قد تصل إلى سنة كاملة، وعلى الرغم من التشابه الموجود بين تسهيل الصندوق والمكشوف فإن هناك اختلافات جوهرية بينهما تتمثل خاصة في مدة القرض وطبيعة التمويل، إذا فتسهيل الصندوق هو مجرد قرض بنكي يمنح لعدة أيام من أجل مواجهة عدم التوافق في الخزينة أما المكشوف فهو عبارة عن تمويل حقيقي لنشاطات يقوم بها الزبون.
- ✓ **قرض الموسم:** القروض الموسمية هي نوع خاص من القروض البنكية وتنشأ عندما يقوم البنك بتمويل نشاط موسمي لأحد زبائنه فالكثير من المؤسسات نشاطها غير منتظم وغير ممتد على طول دورة الاستغلال.

- ✓ **قروض الربط:** هي عبارة عن قروض تمنح للزبون لمواجهة الحاجة إلى السيولة المطلوبة لتمويل عملية مالية في الغالب تحقيقها شبه مؤكد ولكنه مؤجل فقط لأسباب خارجية[1].

- **القروض الخاصة:**

تعني القروض غير الموجهة لتمويل الأصول المتداولة بصفة عامة، وإنما توجه لتمويل أصل معين من بين هذه الأصول وينقسم هذا النوع من القروض إلى ثلاثة أنواع تتمثل فيما يلي:

- ✓ **تسبيقات على البضائع:** وهي عبارة عن قرض يقدم إلى الزبون لتحويل مخزون معين والحصول مقابل ذلك على بضائع كضمان للمقرض وينبغي على البنك أثناء هذه العملية التأكد من وجود البضاعة وطبيعتها ومواصفاتها ومبلغها إلى غير ذلك من الخصائص المرتبطة بها.
- ✓ **تسبيقات على الصفقات العمومية:** الصفقات العمومية هي عبارة عن اتفاقات بالشراء أو تنفيذ أشغال لفائدة السلطات العمومية تقام بين هذه الأخيرة ممثلة في الإدارة المركزية(الوزارات أو الجماعات المحلية أو المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري ومن جهة المقاولين أو الموردين من جهة أخرى)[2].
- ✓ **الخصم التجاري** :و هو يتمثل في تلك العملية التي يتم بموجبها دفع مبلغ الورقة التجارية لحاملها بعد خصم العمولة أو بمعنى آ خر عملية الخصم تتمثل في قيام البنك بشراء الورقة التجارية من حاملها قبل موعد استحقاقها لقاء خصم جزء من قيمتها، وبعد ذلك يقوم البنك بتحصيل قيمتها من المدين في التاريخ المحدد[3].

---

[1] طاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 2007، ص 158.

[2] طاهر لطرش، المرجع نفسه، ص 65.

[3] بوعتروس عبد الحق، الوجيز في البنوك التجارية عمليات تقنيات تطبيقات الجزائر، 2000، ص 44.

➢ **قروض الاستثمار أو قروض طويلة الأجل:**

تختلف عملية الاستثمار جوهريا عن عمليات الاستغلال من حيث طبيعتها ومدتها وموضوعها ولذلك فإن هذه العمليات تتطلب أشكال وطرق أخرى للتمويل تتلاءم وهذه المميزات العامة والمقصود بعملية تمويل الاستثمارات إن البنك مقبل على تجميد أمواله لمدة طويلة يمكن أن تمتد من سنتين فما فوق حسب طبيعة الاستثمار فإذا تعلق الأمر بتمويل الحصول على آلات ومعدات مثلا فالأمر يتعلق بالتمويل المتوسط الأجل أما إذا تعلق الأمر بتمويل عقارات فإننا نكون بصدد تمويل طويل الأجل.

- **قروض متوسطة الأجل:** تتراوح مدتها من سنتين إلى خمسة سنوات وأحيانا سبعة سنوات وموضوعها في الغالب هو تمويل مشتريات ومعدات أي التمويل الاستثماري لا التشغيلي والربحية المنتظرة من وراء هذا التمويل تعين على وفاء القرض ويمكننا في الواقع التمييز بين نوعين من القروض المتوسطة الأجل ويتعلق الأمر بالقروض القابلة للتعبئة لدى مؤسسات مالية أخرى أو لدى معهد الإصدار وقروض غير قابلة للتعبئة[1].
- **قروض طويلة الأجل:** تلجأ المؤسسات التي تقوم باستثمارات طويلة الأجل إلى البنوك لتمويل هذه العمليات نظرا للمبالغ الكبيرة التي لا يمكن أن تعبئها لوحدها وكذلك نظرا لمدة الاستثمار وفترات الانتظار الطويلة قبل البدء في الحصول على عوائد، هذه القروض تفوق في الغالب سبعة سنوات تمتد إلى غاية عشرون سنة وهي توجه لتمويل نوع خاص من الاستثمارات مثل الحصول على عقارات ومن أهم أنواع هذه القروض نجد:

✓ **الائتمان الايجاري:** يعتبر فكرة حديثة التجديد في طرق التمويل وإن كانت هذه الطريقة لازالت تحتفظ بفكرة القرض فإنها قد أدخلت تبديلا جوهريا في طبيعة العلاقات التمويلية بين المؤسسات المقرضة والمؤسسة المقترضة وهو عبارة عن عملية يقوم بموجبها بنك أو مؤسسة مالية أو شركة مستعملة على سبيل الإيجار مع إمكانية التنازل عنها في نهاية الفترة المتعاقد عليها، ويتم التسديد على أقساط يتفق بشأنها تسمى بثمن الإيجار.

[1] شاكر القزويني، المرجع نفسه، ص 106.

- ✓ **التوظيف المالي:** يتم باستعمال أدوات مالية خاصة مثل السندات كما يمكن للمؤسسات أن تستعمل طرق تمويل أخرى مثل اللجوء إلى المساهمين ويتجسد ذلك بإصدار نوع ثاني من الأوراق المالية وهي الأسهم[1].

المطلب الثاني: أهداف وأهمية القروض البنكية

الفرع الأول: أهداف القروض البنكية

تسعى البنوك بأدائها لوظائفها المختلفة والتي تتمحور حول أداء وظيفة الوساطة المالية إلى تحقيق أهدافها العامة والتي يمكن إجمالها فيما يلي:

- هدف الربحية.
- هدف النمو لنشاط البنك.
- هدف الحصة السوقية والتي تمثل نصيب البنك من حجم السوق المصرفي.
- هدف السيولة
- هدف الأمان من خلال تطبيق ممارسات وسياسات آمنة تجنب البنك حوادث عارضة قد تهدد أو تعصف بمركزه المالي.

والشكل الموالي يوضح علاقة قرارات الائتمان بأهداف البنك العامة ومدى تفاعل وتداخل هذه القرارات وتأثيرها على تحقيق الأهداف .

[1] طاهر لطرش، المرجع نفسه، ص من 83 إلى 87.

شكل رقم (2,1) يبن علاقة قرارات الائتمان بأهداف البنك العامة

المصدر: بوبكر عائشة، مساهمة الرقابة الداخلية في معالجة مخاطر القروض البنكية، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر تخصص تدقيق محاسبي ومراقبة التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والمالية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس –مستغانم-.

ويقع على عاتق الإدارة المحترفة للبنك عبئ تحقيق نمو متوازن للبنك يتناسب مع حجم موارده والفرص السوقية المتاحة أمامه ودرجة العائد الممكن تحقيقها ودرجة المخاطر المصاحبة لهذا العائد وفق آليات مصرفية عالية .

الفرع الثاني : أهمية القروض البنكية

يلعب القرض دورا هاما للازدهار إذ يعتبر وسيلة لسياسة إلى جانب دوره في خلق النقود وهو بمثابة وساطة للتبادل التجاري وأداة استغلال الأموال في الإنتاج والتوزيع ولتسهيل فهم أهمية القرض نتطرق إلى النقاط التالية :

- تسهيل المعاملات التي أصبحت تقوم على أساس العقود و وعود الوفاء.
- المساهمة في نمو الازدهار الاقتصادي للبلاد.
- وسيلة مناسبة لتحويل رأس المال من شخص لأخر أي واسطة لزيادة إنتاجية رأس المال.
- المحافظة على قيمة رأس المال المقرض بالنسبة للبنك.
- القضاء على التضخم وذلك من خلال امتصاص الزيادة في القدرة الشرائية المخصصة للاستهلاك .
- المساعدة في إحداث التنمية الاقتصادية.
- مساعدة النقود القانونية وذلك بإيجاد وسائل دفع تتناسب في مقدارها وشكلها مع الظروف الاقتصادية للمجتمع وإيجاد وسائل الدفع في سوق النقد.
- يسهل الائتمان التعاملي دون دفع النقود فورا فهذا يعني استعمال النقود بصفة مؤقتة.
- يمكن أيضا الحصول على فوائد للبنك إثر تحويل سيولة للزبائن مقابلة إيداع ضمانات في ميعاد استحقاق يحدده البنك .

- التقليل من البطالة [1].

المطلب الثالث: وظائف القروض

تؤدي القروض دورا مهما في تسوية المبادلات التجارية سواء الداخلية أو الخارجية ،وهي تمثل كذلك الجزء الكبير من مكونات عرض النقود أو من كمية وسائل الدفع ، ويمكننا تحديد وظائف وأغراض القروض الأساسية في الجوانب التالية :

- **وظيفة الإنتاج** :في الاقتصاد الحديث تتزايد احتياجات الاستثمار الإنتاجي المختلفة والتي تستوجب توفير قدر كبير من رؤوس الأموال الخاصة، ولذلك أصبح اللجوء إلى البنوك أمر ضروري لتمويل العمليات الاستثمارية كما يمكن للمستثمرين الحصول على القروض عن طريق إصدارهم للسندات ثم بيعها، لذلك نجد المؤسسات الائتمانية تقوم بدور الوساطة فيما بين المدخرين والمستثمرين لأجل تسهيل وزيادة الاستثمار والإنتاج في الاقتصاد الوطني ،هذا فضلا عن تقديم البنوك للقروض مباشرة مما هو متوفر لديها من ودائع المدخرين .
- **وظيفة تمويل الاستهلاك** :المقصود بها حصول المستهلكين على السلع الاستهلاكية الحاضرة بالدفع للأجل لأن أثمانها قد يعجز الأفراد عن توفير القدرة المطلوبة من السلع الاستهلاكية بواسطة الدخل لذا يمكن لهم الحصول عليها عن طريق القرض البنكي ،ويكون دفع الأثمان على فترات مستقبلية مما يساعد الأفراد على توزيع إنفاقهم بالإضافة إلى تنشيطه لجانب الطلب على الخدمات الاستهلاكية ومن ثم يساهم في زيادة رقعة السوق وحجم الاستثمار.
- **وظيفة تسوية المبادلات :** تظهر أهمية تسوية المبادلات وإبرام الذمم من خلال كمية وسائل الدفع ومكونات عرض النقود في المجتمع ،وهذا الأخير يعني استخدام القروض بصورة واسعة في تسوية المبادلات وإبرام الذمم بين الأطراف المختلفة ، هذه التسوية تتم بواسطة الشيكات كوسيلة للدفع ووسيط للتبادل مع اعتماد أقل على البنوك الحاضرة في القيام بهذه المهمة

[1] شاكر القزويني ، مرجع نفسه، ص 90..

وهذا ناشئ عن تطور العادات البنكية في المجتمع ، كما أن قيام البنوك التجارية بإنشاء الودائع واستخدام أدوات الائتمان الأخرى من الأوراق المالية كالكمبيلات وبطاقات القرض ساعد كثيرا على تسهيل عملية المبادلة وتوسيع حجمها [1].

المبحث الثاني : إجراءات منح القروض البنكية

شهد الاقتصاد الوطني تحولات كبيرة من اقتصاد موجه و مسير إلى اقتصاد السوق ،مما اضطر البنوك إلى التكيف مع هذه التغيرات ، ولتجنب أي خلل في النظام البنكي لابد من إجراءات لمنح القرض مع دراسة للمخاطر و الإجراءات الوقائية للحد منها ، لذا سنتطرق إلى سياسة الإقراض إجراءات ومعايير منح القروض البنكية ومخاطرها و إجراءات الحد منها .

المطلب الأول :سياسة الإقراض

الفرع الأول :تعريف سياسة الإقراض ومكوناتها

أولا: تعريف السياسة الإقراضية

تعرف السياسة الاقراضية بأنها عبارة عن إطار يتضمن مجموعة من المعايير والشروط الإرشادية تزودها بها إدارة منح الائتمان المختصة بما يحقق عدة أغراض كضمان المعالجة الموحدة للموضوع الواحد وتوفير عامل الثقة لدى العاملين بالإدارة بما يمكنهم من العمل دون الخوف من الوقوف على الخطأ وتوفير المرونة الكافية أي سرعة التصرف بدون الرجوع إلى المستويات العليا و وفقا للموقف طالما أن ذلك داخل نطاق السلطة المفوضة إليهم [2].

كما تعرف على أنها تلك القواعد والإجراءات والتدابير بتحديد حجم ومواصفات القروض وكذا الشروط وضوابط منحها ومتابعتها وتحصيلها ،حيث يجب أن تكون هذه السياسة مرنة.

[1] ناظم محمد نوري الشمري ،النقود والمصارف ،مديرية دار الكتب للطباعة ،جامعة الموصل العراق، ،1995 ص112.

[2] عبد الغفار حنفي عبد السلام أبو قحف ،تنظيم وإدارة البنوك ،المكتب العربي الحديث الإسكندرية ،مصر 2000 ص 129.

وتعرف أيضا بأنها الإطار العام الذي يحتوي على مجموعة من المعايير والأسس والاتجاهات التي تعتمدها الإدارة المصرفية بصفة عامة وإدارة القروض بصفة خاصة.

ثانيا: مكونات سياسة الإقراض

إن سياسة الإقراض على الرغم من اختلافها من بنك لآخر إلا أنها تتفق في ما بينها من حيث الإطار العام المكون لمحتوياتها ،ويمكن تحديد مكونات سياسة الإقراض فيما يلي :

- **تحديد حجم الأموال الممكن إقراضها:** حيث يتم تحديدها وفقا لعدة متغيرات كحجم الودائع النقدية الواجب الاحتفاظ بها لمقابلة طلبات السحب والنسب والمعدلات التي يحددها البنك المركزي وأيضا مراعاة متطلبات السيولة والوفاء بها.
- **تحديد الضمانات المقبولة من جانب البنك:** يحدد البنك هذه الضمانات التي يمكن أن تفي بالغرض بناءا على الظروف المحيطة، كمدى قبولها في السوق كما أن البنك يحدد هامش الضمان للأصول المقدمة كمقابل القرض الممنوح فإن قرضا استهلاكيا و البنك يحدد صفات طالب القرض(الخبرة في الميدان، الدخل الثابت، الثبات في التسديد، الديون السابقة).
- **مستويات اتخاذ القرار:** إن مسؤولية منح القروض قد تقع على عاتق مستويات الإدارة العليا دوما ولكن هناك قروض لا تزيد قيمتها عن حد معين يمكن لمدير الفرع أو الوحدة اتخاذ القرار بشأنها، وهذا تفاديا لضياع وقت الإدارة.
- **تحديد تشكيلة القرض:** عادة تقوم إدارة البنوك تفاديا للمخاطر بتوزيع تشكيلة القروض من حيث قروض صغيرة وقروض كبيرة الحجم ومن حيث تواريخ الاستحقاق من قروض صغيرة إلى قروض متوسطة إلى طويلة الأجل وكذا من حيث المناطق الجغرافية وكذلك حسب النشاطات الاقتصادية.
- **الحد الأقصى للإقراض للعميل الواحد:** غالبا ما تلجأ البنوك وفي ظل التقليل من المخاطر الناجمة عن التركيز على زبون واحد فإنها تقوم بوضع حد أقصى لحجم القروض التي تمنحها

إلى الزبون الواحد وهذا الحد عادة يكون من رأس مال البنك أو احتياطاته وقد يكون من رأس مال الزبون نفسه.

- **مجالات الإقراض غير المسموح بتمويلها**: تتمثل تلك القروض غير المرغوب فيها هذا لأن هناك مخاطر يحبذ البنك اجتنابها كتمويل صناعة متقادمة أو صناعة يحتمل تعرضها لأزمات كصناعة الأسلحة أو الخسائر أو لأسباب دينية أو أخلاقية.
- **تحديد مستندات القرض:** حيث يتم تحديد جميع الوثائق اللازمة لقبول الطلب.
- **متابعة القرض:** يجب أن تضم سياسة البنك نظام رقابي على كافة القروض الممنوحة بهدف التقليل من مشاكل تحصيل هذه القروض واتخاذ التدابير اللازمة قبل ذلك.

الفرع الثاني: أهداف السياسة الاقراضية والعوامل المؤثرة فيها

أولا: أهداف السياسة الاقراضية

تهدف سياسة الإقراض إلى تحقيق أغراض في مقدمتها:

- سلامة القروض التي يمنحها البنك.
- تنمية أنشطة البنك وتحقيق عائد مرض.
- تأمين الرقابة المستمرة على عملية الإقراض في كافة مراحلها[1].

ثانيا:العوامل المؤثرة في سياسة الإقراض

تتأثر سياسة الإقراض بعدة عوامل من أبرزها ما يلي :

- **الظروف والأوضاع الاقتصادية** :يتأثر الطلب على معظم أنواع القروض المصرفية بدورة النشاط الاقتصادي في المجتمع ،ودورة نشاط البنك تبدأ عادة قبل دورة النشاط الاقتصادي

[1] رضا رشيد عبد المعطى، إدارة الائتمان ، الأردن، دار وائل للنشر، عمان، 1999، ص 208.209.

إذ تبدأ إجراءات الإعداد للقروض قبل موسم الإقراض ،وتنتهي الدورة بعد الموسم بشهر أو شهرين ويؤثر حالات الرواج والكساد بشكل مباشر على حجم النشاط المصرفي في مجالات الإيداع والإقراض.

- **موقع البنك** :يحدد موقع البنك لدرجة كبيرة نوعية وحجم الطلب على القروض الممنوحة ،إذ أن المؤسسات الكبرى التي تحتاج إلى قدر ضخم من التمويل تسعى إلى وجود مراكزها الرئيسية بجوار المراكز المالية التي يمكنها الاتصال بها والحصول على احتياجاتها من التمويل، كما أن نشاط المنطقة يؤثر على نوعية القروض الممنوحة كوقوع الفرع في منطقة زراعية تكون معظم القروض بضمان محاصيل زراعية أو أقطان[1].
- **تحليل التكلفة والمخاطر لعملية الائتمان** : يشمل حجم الإقراض الممنوح من البنوك دلالة لقدرتها على توفير المواد اللازمة حيث يجب على البنك أن يقوم بضمان مستوى معين من الموارد تكون فيه التكلفة أخر مبلغ مودع تتوازى مع الدخل الأدنى مع أخر مبلغ مقرض أو مشتري وكلما كبر حجم البنك زاد مرونة في توظيف الموارد بشكل أفضل ، حيث يقوم البنك بتحديد معدل المخاطر لكل نوع من أنواع القروض واعتماد نسبة فائدة مقارنة بالمخاطر وذلك بغرض وضع الإطار الأساسي المتعلق بمنح القروض .
- **سياسيات البنك المركزي والسلطات النقدية** :تؤثر السياسات التي يتبعها البنك المركزي في تحديد نوعية وحجم القروض الممنوحة من البنوك ،ويتبع البنك المركزي مجموعة من الأدوات ، الرقابة الكمية المؤثرة على حجم الائتمان وأهم هذه الأدوات التحكم في نسبتي الاحتياطي القانوني وسعر الخصم حيث تؤدي نسبة زيادة الاحتياطي القانوني إلى تخفيض الأموال المتاحة للبنوك المخصصة للتوظيف والعكس صحيح ، ويؤثر سعر الخصم في إمكانية البنك في

[1] عبد المطلب عبد الحميد ،البنوك الشاملة وعملياتها وإدارتها ،الدار الجامعية للنشر والتوزيع ،الإسكندرية ، 2000، ص 127.

الحصول على موارد إضافية عن طريق إعادة خصم الأوراق التجارية ، وإن رفع الخصم يزيد من تكلفة القروض ويرفع أسعار الفائدة عليها وبالتالي يقلل من قدرة البنك على منح القروض .

- **حجم رأس المال وحقوق الملكية :**يتكون هيكل الموارد لدى البنك التجاري عادة من حقوق الملكية والودائع والأموال المقترضة من البنوك والمراسلين وفي مقدمة حقوق الملكية يبدأ البنك عادة برأس مال وعموما فإن كل من هذه البنود له أهمية وتكلفة خاصة ويمثل تأثيرا ذو طبيعة معينة على نمط القرض [1].

المطلب الثاني : أسس منح القرض والعوامل المؤثرة في ذلك

الفرع الأول : أسس منح القرض

إن مقدرة فرد أو منظمة أو وحدة حكومية في الحصول على الائتمان يعتمد على الثقة المرتقبة لدائن في مقدرة المدين ورغبته في الدفع وبصفة عامة تتوقف مقدرة المدين على ما يمتلكه وعلى فطنة المنظمة كما تتوقف الرغبة على التكامل بين عدة عناصر هذا وسوف نتعرض لأهم الأسس المعتمد عليها من المصارف لتقديم القرض وهي كما يلي :

- **المواءمة** : يجب أن تتوفر بين إجمالي التسهيلات المصرح بها للعميل الواحد وبين حجم موارده المالية المستثمرة في نشاطه ونوعية ذلك النشاط ويرتبط ذلك بحد أقصى لها يمكن أن يمنح للعميل الواحد بما يكافئ تلاقي تشجيع العملاء على المغالاة في المتاجر بالملكية ، أي بما يفوق طاقاتهم على نحو ينقل مخاطر نشاطهم على عاتق البنوك وكذلك المواءمة بين الغرض من القرض و نوع الضمان المقدم وبين طبيعة نشاط المقترض وكذلك بآجال القرض .
- **الإعتمادات القانونية للضمان العيني** : قد يسود الاعتقاد أن القروض التي تقدمها البنوك التجارية بدون ضمان هي مضمونة بالكامل بواسطة المركز المالي القوي للعميل ، لكن هذا ينطوي على إغفال للاعتبارات القانونية بما تكسبه الأولية والتي ينص عليها القانون المدني

[1] عبد المطلب عبد الحميد ،اقتصاديات النقود والبنوك ،الدار الجامعية لنشر وتوزيع ، الإسكندرية، 2000 ،ص 35.

،حيث ينص على أنه إذا كان الشيء المؤمن عليه منتقلا برهن حيازي أو برهن تأميني أو غير ذلك من التأمينات العينية فإن هذه الحقوق تنتقل إلى التعويض المستحق للمدين بمقتضى عقد التأمين ولذلك تقترن نسب التأمينات الضمانات أولا بالمخاطر العملية قبل أن تقترن بالمركز.

- **التبادل :** يجب أن يكون بين القرض و الضمان بمعنى أنه عند صرف القرض يتعين نقل الضمان إلى البنك في حالة السداد يعاد نقل الضمان إلى العميل ، كما أن التبادل قد يكون في الضمانات ذاتها، فعندما يقترض العميل بضمان شخصي فإذا توقف المدين الأصلي عند الوفاء بالتزاماته يجب أن يسفر فورا عن تحول الدين إلى دين مغطى بالضمان [1] الإضافي (أوراق مالية أو رهن عقاري).
- **توزيع المخاطر الائتمانية :** بمعنى ضرورة عدم تركيز الاقتراض المصرفي في قطاع واحد أو نشاط واحد بل تنويع التعامل مع القطاعات الأخرى عند تقديم التسهيلات الائتمانية .
- **الالتزام بالسياسة الائتمانية للبنك المركزي** : والممثلة في القوانين الصادرة في هذا الشأن أو في قرار مجلس البنك المركزي المنظم لسياسة الائتمان في البنوك التجارية من خلال الوسائل والأساليب الموجهة للائتمان كما ونوعا وسعرا بما يشبع الحاجات الائتمانية المختلفة.

الفرع الثاني: العوامل المؤثرة في منح القرض

تتأثر القروض بمجموعة من العوامل أهمها :

- **درجة المخاطر التي يتحملها المصرف** : يرتبط هذا العامل بسياسة المصرف في منح القروض وعلى ضوء السياسة العامة وحالة الرواج أو الكساد التي يمر بها الاقتصاد القومي .

[1] محمد كمال خليل الحمداوي، اقتصاديات التأمين المصرفي، منشأة المعارف، الاسكندرية، مصر، 2000، ص 159،160.

- **نوعية الضمان المقدم من العميل** : تمنح بعض القروض بضمان شخصي أو بضمان عقاري أو الأصول والمعدات بالمؤسسة ويسمى بالضمان الحقيقي وتبدو أهمية هذا العامل في التقليل من مخاطر الإفلاس أو التوقف عن الدفع التي قد يتعرض لها العميل .
- **التدفقات النقدية المتوقعة من استخدام القروض والعلاقة بين النفقات النقدية الصادرة** : وأثر ذلك في درجة السيولة النقدية بالشركة ومقدرتها على سداد القرض المستهلك .
- **الغرض من القرض :** يستخدم القرض في شراء أصول متداولة سريعة التحويل إلى أصول نقدية ثابتة طويلة الأجل أو سداد لقرض أخر.
- **طبيعة النشاط الذي تقوم به الشركة :** وعلاقاتها بالشركات المنافسة و أيضا علاقاتها بالعملاء وشروط منح الائتمان لهم وكذا علاقاتها بالمستوردين وطريقة تسديد ما عليها لهم .
- **إدارة الشركة ومقدرتها على تحقيق أهداف المشروع** : وعلاقاتهم بالمصرف والمصارف الأخرى ومدى التزامهم بمواعيد تسديد القروض السابقة بالإضافة إلى معلومات محاسبية ملائمة .

المطلب الثالث : إجراءات ومعايير منح القروض البنكية

الفرع الأول : إجراءات منح القرض

يمكن عرض الخطوات التي تتبع في منح القروض في الشكل التالي :

شكل رقم (2،2) يبين خطوات منح القروض

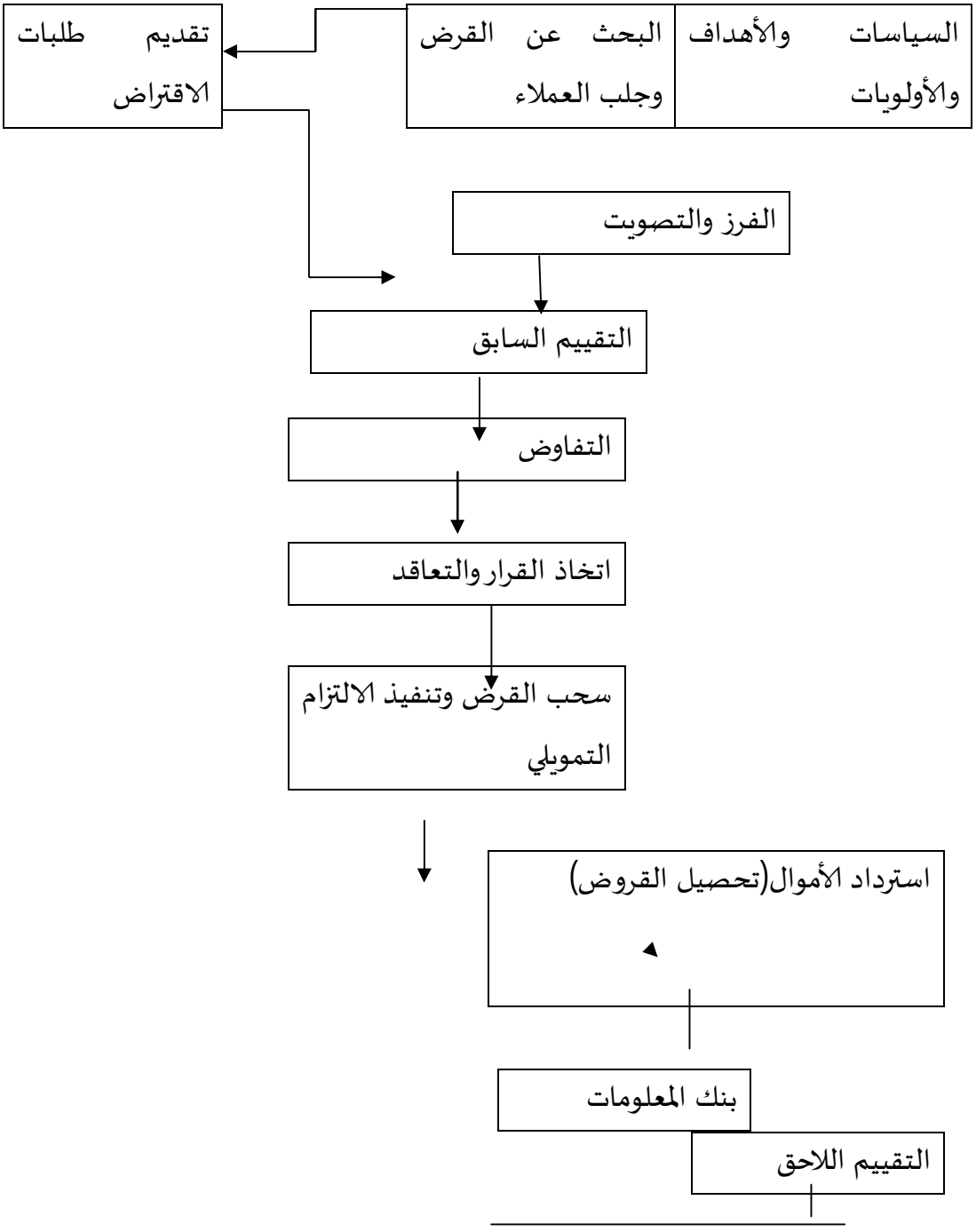

المصدر: عبد المطلب عبد الحميد، المرجع نفسه، ص 134.

يتضح من الشكل السابق أنه تتم إجراءات منح القروض في الخطوات التالية[1] :

- **البحث عن القروض وجذب العملاء :** حيث من المتوقع أن تكون المبادرة من البنك في جذب العملاء و البحث عن القروض للتسويق لها .
- **تقديم طلبات الإقراض :** وتقدم على نماذج الطلبات المعدة لذلك يجب أن تكون صالحة لإدخالها الحساب الآلي لتكوين بنك المعلومات .
- **الفرز و التصويت المبدئي** : تبدأ عملية الفرز فور تقديم الطلبات التقنية المبدئية للطلبات المقبولة والمستوفاة البيانات حيث يطلب استكمال المستندات ،وتبدأ عملية التحليل الائتماني وإجراءات الاستلام في سياسة البنك وسياسة الدولة.
- **التقييم** : يتم فيها وضع نتائج التحليل والاستعلام وعمل تقدير عن المنافع والتكاليف من منطق معايير التقييم المعترف بها من إدارة البنك والذي يقوم بالتقييم شخص أعلى في المستوى الإداري عن الشخص الذي قام بالتحليل .
- **التفاوض** : بعد وضع السياسة الإقراضية وتحليل الائتمان لتقليل من مخاطر القروض تصبح هناك ما يسمى بمتغيرات لقرار القرض والتي تكون موضع تفاوض بين البنك والعميل فالبدائل هي محدد التفاوض فيجب أن(يتم على أساس)أنا أكسب وأنت تكسب (وليس على أساس)أنا أكسب وأنت تخسر.
- **اتخاذ القرار والتعاقد** : بعد التفاوض تبدأ إجراءات التعاقد دون وضع شروط جديدة ويكون المستشار القانوني جاهزا بالعقد لتوقيع .
- **سحب القرض وتنفيذ الالتزام التمويلي والمتابعة :** حيث تبدأ عملية سحب القروض دفعة واحدة أو على دفعات ويتم تنفيذ الالتزام التمويلي مع متابعة القرض بضمان التزام العميل بالشروط الموضوعية و يجب على البنك وضع نظام للمتابعة الدورية .

[1] محمد كمال خليل الحمزاوي، المرجع نفسه، ص 166.

- **استرداد الأموال**: عند استحقاق الأصل والأقساط يتم تحصيل القرض .
- **التقييم اللاحق :** والتقييم هنا لمعرفة ما إذا كانت الأهداف الموضوعية قد تحققت ولمعرفة نقاط الضعف لتفاديها مستقبلا .
- **بنك المعلومات :** من الواجب إدخال تلك المعلومات في الملفات والسجلات أوضاعها في الحساب الآلي لاستدعائها و العودة إلى البداية الأولى التي يتم فها رسم السياسات ووضع الأهداف والأولويات[1].

الفرع الثاني : معايير منح القروض

تستخدم البنوك التجارية عدة معايير أساسية عند تقرير منح الائتمان وهي شخصية العميل ، طاقة العميل ،مركزه المالي ،الضمانات المقدمة ،بالإضافة إلى دراسة الظروف الاقتصادية العامة وهي كالأتي:

- **شخصية العميل :** تعتبر السمعة الحسنة للعميل محصلة عدد من السمات في مقدمتها الأمانة ، المثابرة ،والأخلاق[2] ، هذه السمات إن توفرت لدى المقترض تشكل له الشعور بالمسؤولية اتجاه التزاماته ،فالثقة في متانة أخلاق العميل وأمانته تعد أساسية في العمل التجاري بصفة عامة والعمل المصرفي بصفة خاصة .
- **طاقة العميل :** القروض المصرفية بمفهومها التقليدي يقدمها البنك لمواجهة حاجات اقتصادية لدى العميل طالب القرض ويتم السداد بانتهاء هذه الحاجة سواء دفعة واحدة أو على نحو تدريجي ويمكن قياس كفاءة العميل الإدارية عن طريق دراسة سياسته الخاصة بتسعير منتجاته ومدى قدرته في المحافظة على رأس المال .

---

[1] محمد كمال خليل الحمزاوي ،مرجع نفسه ،ص 166.

[2] زغاشو فاطمة الزهراء ، إشكالية القروض المتعثرة ،دراسة حالة البنك الخارجي الجزائري وكالة قسنطينة ،50،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير ، تخصص إدارة مالية جامعة قسنطينة 2 السنة الجامعية 2013،2014،ص13.

- **المركز المالي** : يعد المركز المالي للعميل من وجهة النظرة الائتمانية الضمان الرئيسي على قدرة العميل على الوفاء إذ يجب أن يتمتع العميل برأس مال مناسب سليم لأن عدم تمتعه بمركز مالي سليم كثيرا ما يعرضه لأزمات مالية قد تؤدي به إلى الإفلاس وتقوم البنوك بدراسة وتحليل القوائم المالية للتأكد من سلامة مركزه المالي .
- **الضمانات** : يؤخذ الضمان من العميل سواء عينيا أو شخصيا بمقابلة بعض القصور في المعايير ولكنه لا يعني عن سمات العميل الحسنة التزاماته بتعهداته ومقدرته على الدفع ، والهدف من الضمان هو تحسين أوضاع القرض المقدم من البنك ، وتوفير الحماية للبنك من بعض المخاطر المحتملة ، فمثلا يطلب البنك ضمانات من المقترض لعدم توفر رأس المال الكافي لديه وهو يمثل خط الدفاع الأخير للبنك .
- **الظروف الاقتصادية العامة** : يقصد بها الظروف المحيطة بنشاط العميل ومدى تأثره بها ذلك لأن التقلبات الاقتصادية تتحكم إلى حد كبير في منح الائتمان وتكون سببا في تغير مقدرة العميل على الوفاء بالتزاماته، لذلك يجب الاهتمام بدراسة الدورات التجارية ومركز العميل منها ويتضمن ذلك دراسة طبيعته المنافسة ومدى سهولة أو صعوبة دخول منافسين جدد مما يزيد من صعوبة تصريف المنتجات أو البيع بأسعار منخفضة .....الخ.[1]

المطلب الرابع : مخاطر القروض البنكية وإجراءات و وسائل الحد منها

الفرع الأول :مخاطر القروض البنكية

أولا: ماهية مخاطر القروض

بصفة عامة يمكن تناول بعض المفاهيم للمخاطر والتي تتفق مع طبيعة المخاطر التي تتعرض لها البنوك التجارية ، ويعرف الخطر بأنه الانحراف في النتائج التي يمكن أن تحدث خلال فترة محددة نتيجة موقف معين ويقصد بالانحراف في النتائج الانحراف غير المرغوب فيه أو الانحراف

[1])محمد كمال خليل الحمزاوي ،مرجع نفسه ،ص 45.

العكسي عن النتائج المتوقعة أو التي أمل تحقيقها بينما الانحرافات المرغوب فيها لا تمثل خطر بالنسبة للبنك .

ويعرف الباحثون أيضا المخاطر على أنها أية أحداث مستقبلية تؤدي إلى أثار سلبية على أداء البنك مما يحول دون تحقيق أهدافه أو استغلاله للفرص المتاحة [21].

باختصار يمكننا القول بأن مخاطر القروض هي تلك المخاطر التي تنشأ عن عدم قدرة العميل أو رغبته في الوفاء بالتزاماته تجاه البنك ضمن فترة زمنية معينة ومتفق عليها أو تلك الناتجة عن ركود اقتصادي في قطاع معين أدى إلى عجز المقرضين عن تسديد الديون .

ثانيا :مخاطر القروض البنكية

1. **المخاطر الائتمانية** : تتعلق المخاطر الائتمانية دائما بالسلفيات (القروض) والكشف على الحساب أو التسهيلات أي ائتمانية تقدم للعملاء ، وتنجم المخاطر عادة عندما يمنح البنك للعملاء قروضا واجبة السداد في وقت محدد في المستقبل ويفشل العميل في الوفاء بالتزاماته بالدفع في وقت حلول القروض أو عندما يفتح البنك خطاب اعتماد مستندي لاستيراد البضائع نيابة عن العميل في توفير المال الكافي لتغطية البضائع حين وصولها .
2. **مخاطر السوق :** تنشأ مخاطر السوق لتغيرات المفاجئة في أحوال السوق تتأثر البنوك بذلك التغير ، وقد تتخذ الحكومات إجراءات لدفع الدعم عن بعض السلع ، مثل الأرز أو الشعير أو بما يمنع دخول المنتجات حماية للإنتاج المحلي .
3. **مخاطر سعر الفائدة** : هذه المخاطر ناتجة عن تغير أسعار الفوائد صعودا أو هبوطا حسب وضع كل بنك على حدى نسبة إلى السيولة المتوفرة لديه ومثال على ذلك احتمال أن يتعرض البنك إلى خسارة عند توفير فائض السيولة لديه حالة هبوط سعر الفائدة وعندما تشح السيولة فيضطر البنك للإقراض من سوق البنوك فمن المحتمل أن يتعرض لخسارة

[1] عيد أحمد أبو بكر ، دراسات وبحوث في التأمين ، دار الصفاء ، الأردن ،الطبعة الأولى ، 2010 ، ص 355.

[2] عدنان تايه النعيمي ، إدارة الائتمان ، دار النشر و التوزيع ، الأردن، ط1 ،2010، ص 244.

في حالة ارتفاع سعر الفائدة لذلك يتوجب على البنك أن يولي هذا الموضوع مراقبة وإدارة مستمرة تجنبا للمخاطر.

4. **مخاطر المعاملات** : كثيرا ما نسمع عن تحرك أسعار الدولار الأمريكي أو الين الياباني صعودا أو هبوطا في الأسواق المالية مقابل المارك الألماني أو الجنيه الإسترليني مثلا لذلك يجب أن يكون للبنك القدرة على حماية أموال عملائه ضد هذه التقنيات سواء كانت صعودا أو هبوطا[1].

5. **مخاطر السيولة :** غالبا ما تنتج هذه المخاطر بسبب عدم مقدرة البنك على جذب إيداعات جديدة من العملاء أو بسبب ضعف البنك في إدارة الموجودات والمطلوبات ، هذا ويقوم البنك باللجوء إلى أسواق البنوك كلما أقرض عملاءه وذلك لكي يتمكن من الوفاء بتعهداته على الوفاء بطلبات القروض من عملاء البنك .

6. **المخاطر التشغيلية** : تتعلق بالمخاطر المتصلة بالعمل اليومي في البنوك ولأن البنوك ليست كالمصانع فإن المخاطر التشغيلية فيها تتركز في عمليات السطو والمباني غير الآمنة وتتضمن هذه المخاطر أيضا أخطاء الصرافين مستندات والقيود الخاطئة .

7. **المخاطر القانونية :** هي المخاطر التي قد تتعرض لها البنوك من جراء نقص أو قصور في مستنداته مما يجعلها غير مقبولة قانونيا ، وقد يحدث هذا القصور سهوا عند قبول ضمانات من العملاء والتي ينصح لاحقا أنها ليست مقبولة لدى المحاكم .

8. **مخاطر التضخم** : تؤدي مخاطر التضخم إلى انخفاض القوة الشرائية للنقود المستثمرة في أصل القرض والفوائد التي يحصل عليها.

9. **مخاطر الكساد** : تشير مخاطر الكساد إلى الآثار السلبية التي تعصف بنشاط المقترض و بالتالي قدرته على الوفاء بالتزاماته قبل البنك .

[1] محمد عبد الفتاح الصيرفي ، إدارة البنوك ، دار المناهج للنشر والتوزيع ، ط1 ،الأردن ، 2006 ،ص 66.

10. **مخاطر السمعة** : تنشأ هذه المخاطر نتيجة الفشل في التشغيل السليم للبنك بما لا يتماشى مع الأنظمة والقوانين الخاصة بذلك والسمعة عامل مهم للبنك حيث أن طبيعة الأنشطة التي تؤديها البنوك تعتمد على السمعة الحسنة لدى المودعين والعملاء .

11. **مخاطر السحب على المكشوف** : السحب على المكشوف يمثل خطر مجحف وهو يؤثر مباشرة على خزينة البنك بالارتباط والحجم وكذا مدة الأموال المجمدة .

12. **المخاطر الإدارية والمحاسبية** : هو الخطر المرتبط بمدى توفر العنصر البشري الكفء في مجال العمل الصرفي ومدى تتبعه لتكنولوجيا المعاصرة في مجال الصرفة أو بالأحرى مدى استعداده وقدرته على الصناعة البنكية من حيث الإجراءات الإدارية والمحاسبة وقدرته على خلق وتطوير تقنيات التسيير الإداري والمحاسبي وإدخاله للأجهزة المعلوماتية في مجال متابعة وتسيير استخدامات موارد البنك الأساسية بالارتباط والتوقعات حول مستقبل الأوضاع الاقتصادية والمالية مما يجنبه الوقوع في بعض المتاهات في تنفيذ العمليات أو إجراءات بيروقراطية ثقيلة وغير فعالة[1].

الفرع الثاني : إجراءات الحد من مخاطر القروض

من مهام المصرفي العمل على تفادي أو الحد من المخاطر المرتبطة بنشاطه خاصة ما تعلق منها بعمليات الإقراض وذلك باستعمال الوسائل والإجراءات التالية :

أولا: التحكم في المخاطر الخاصة: يمكن التحكم في المخاطر الخاصة بتحرير اتفاق شرطي يعطي البنك الحق في وضع قيود التصرفات المستقبلية لإدارة المنشأة إذا اقتضى الأمر أو يعطيه الحق في المطالبة بتسديد القرض وفوائده في حالة مخالفة العميل لأي من شروط الاتفاق ويمكن للبنك إتباع أسلوب آخر يتمثل في طلب تقديم رهن في صورة مختلفة أو عقد اتفاق مع بنك آخر للمشاركة في تمويل القرض .

[1] أبو عتروس عبد الحق ، مرجع نفسه ، ص 50 إلى 55.

ثانيا: التحكم في المخاطر العامة

للتحكم في المخاطر العامة بنصب أساسا حول الإجراءات الوقائية لتفادي أو الحد من بعض مخاطر القروض والمتعلقة أساسا بارتفاع أسعر الفائدة وكيفية تجنب مخاطر التضخم .

ومن بين إجراءات الحد من مخاطر المصرفية:

- **توزيع خطر القرض:** إذا كان حجم القرض كبيرا ومدته طويلة نسبيا فإن البنك يفضل تقديم نسبة أو جزء فقد من القرض على أن يوزع باقي القرض على مؤسسات مالية أخرى وذلك لتجنب خطر عدم التسديد بمفرده .
- **التعامل مع عدة متعاملين:** تجنبا لما يمكن أن يحدث من أخطار فيما يتعلق بتركيز نشاطات المصرف على عدد محدود من المتعاملين،فإنه يلجأ إلى توزيع عملياته على عدد غير محدود من المتعاملين حتى إذا أفلس أحد المتعاملين أو البعض منهم فإن البنك يمكن له أن يتجاوز ذلك دون عناء كبير.
- **تمويل أنشطة وقطاعات مختلفة:** إن البنك تجنبا منه لما يمكن أن يحدث من أزمات أو ركود أحد القطاعات دون غيره ،يلجأ إلى توزيع أمواله على مختلف الأنشطة والقطاعات ، ويمكنه تعويض الخسائر الناجمة عن أزمات نشاط معين بأرباح من نشاط أو قطاع أخر.
- **عدم التوسع في منح الائتمان:** البنك التجاري يهدف أساسا إلى الربح والذي يكون الموجه الأساسي أو الرئيسي لنشاطه ،ويعمل على عدم التوسع في منح الائتمان دون حدود ، بل يقدم ذلك في حدود إمكانيته المالية وبما يتناسب وقدرته على استرجاع هذه القروض وكذا هيكله المالي خاصة ما يتعلق بجانب البعد الزمني لمصادر أمواله .
- **العمل على تحديد قدرات البنك التمويلية** : البنك يكون على اطلاع دائم ومسبقا بقدراته التمويلية (الكمية ، الكيفية ، أو الزمنية) حتى يتمكن من تحديد المبالغ الإجمالية التي يمكن

له أن يقدمها كقروض بأخذه بعين الاعتبار للأحوال الاقتصادية ، الاجتماعية ، السياسية والطبيعية ما أمكن ذلك عند تقديمه لأي قرض .

- **تطوير أنظمة الرقابة الداخلية** : يمكن للبنك أن يتجنب الكثير من المخاطر خاصة ما تتعلق منها بجانبها الإداري والمحاسبي ، ينبغي له أن يدعم ويطور أجهزة رقابته الداخلية لمالها من أهمية في متابعة مختلف العمليات البنكية المرتبطة بوظيفة الإقراض ثم بالمخاطر التي يمكن أن تحدث و اكتشافها في الوقت المناسب واتخاذ القرارات اللازمة .
- **التأمين على القرض:** لعل إحدى الوسائل الهامة لتجنب خطر عدم التسديد هو التأمين على القروض الممنوحة للمتعاملين، حيث يلزم البنك متعامله بالتأمين حتى يتمكن من استيراد ما أمكن في حالة تحقق الخطر.
- **العمل على استخدام أساليب التكنولوجية المعاصرة في مجال النشاط المصرفي** : وتطوير الصناعة المصرفية في مجال الإقراض خاصة تجنبا لخطر عدم التسديد وكذا خطر تجميد الأموال المصرفية.
- **تحري الدقة و الحذر عند دراسة ملفات القروض الممنوحة** : وذلك عن طريق الدراسة الدقيقة للجانب المالي للمقترض ولجميع الجوانب المرتبطة بالمحيط الذي يعمل فيه .
- **تكوين العنصر البشري و المتخصص في النشاط المصرفي** : والقادر على التنبؤ بمستقبل الأحوال الاقتصادية و النقدية المحلية والدولية ، والذي يمكن أن يجنب المصرف مخاطر بتكلفة اقتصادية إنه فضلا عن الإجراءات والتدابير التي يتخذها البنك تجنبا للمخاطر التي يمكن أن تحدث .

الفرع الثالث : وسائل الحد من مخاطر القروض

تعدد المخاطر التي تتعرض لها القروض لذا وجب إضافة مجموعة من الوسائل المستعملة للحد من هذه المخاطر و التي تزيد من طمأنينة البنك في الحفاظ على أمواله .

أولا: مراجعة القروض

على البنوك أن تقدم بأسلوب المراجعة للقروض لتقليل من الخسائر وكذا مراقبة نوعية القروض وهذه المراجعة تتضمن تدقيق حسابات وفحص دوري للأداء المستمر لجزء أو كل القروض الفعالة وتشمل مراجعة القروض النقاط التالية :

- التحقق والتحري عن المشكلة الواقعية بصورة مبكرة .
- توفير الدافع لمسؤولي القروض في متابعة القرض وكتابة تقرير عن أي تدهور .
- تشكيل لجنة لتوحيد الوثائق والتأكد من القوانين و الأنظمة .
- المساهمة في خلق أموال احتياطية لمواجهة الخسائر في القروض .
- إبلاغ الإدارة عن الوضع العام للسندات والقروض .
- مراقبة الأحوال الاقتصادية العامة والعوامل المؤثرة فيها.
- مراقبة كل قرض على حدى ولا بد من تغطية جميع جوانب القرض.

ثانيا: تصحيح إشكال القرض

القرض يجب أن يرفق بمحاولة تصحيح إشكال القروض ، لأنها تكون مهمة في الكشف المبكر في مشاكل القرض ، وعلى البنك أن يستفسر مباشرة عن الأسباب وكذا إهمال الدفع تشير إلى أن المقترض في الطريق لازمة مالية ، والتصحيح المفضل لمشكلة القروض هو مناقشة خطة مع المقترض ، من أجل حماية البنك و المقترض من أي خسارة وعلى موظفي القروض امتلاك القدرة على التحقق من حالات الخداع أو الاحتيال والدقة في الكشوفات المالية للمقترض ، وفي كل الأحوال الكشف المبكر من قبل الموظفين يمكنهم بدرجة أعلى من التصرف اتجاه أي مشكلة .

ثالثا: من مستحدثات العمل البنكي للحد من المخاطر الاتجاه نحو تحويل القروض إلى شيكات مالية وقد يكون ذلك أداة من أدوات تحويل المديونية ، وهو الأمر الذي يحد من مخاطر الإقراض ويسمح بمزيد من السيولة .

رابعا: دعم أنظمة العمل لتفادي أخطاء العاملين بالبنك المقصودة أو غير المقصودة ، وللوصول إلى قرارات ائتمانية سليمة وتنفيذها على نحو مرض ، ويتحقق ذلك عن طريق :

- تحديد اختصاصات اعتماد التسهيلات الائتمانية بدقة .
- تجزئة العمل إلى مراحل وعدم تركيز مسؤولية انجازه في يد شخص واحد .
- الاحتفاظ بملفات ائتمانية منظمة والعمل على دورية تجديد الاستعلام عن المدينين .
- المراجعة المستمرة لمراكز المدينين والضمانات و مدى تنفيذها للشروط .

خامسا: الحد من التوسع الائتماني وانقسام المخاطر مع الغير: يؤدي التوسع الائتماني إلى تحقيق المزيد من الأرباح ويحمل في نفس الوقت مخاطر التضحية بالسيولة الواجب توافرها ، ومن ثم يجب أن يضع البنك لنفسه حدودا قصوى لقروضه أخذا في الاعتبار التوفيق بين عاملي السيولة والربحية مع توزيع محفظة القروض بالآجال المختلفة نحو تلاقي المخاطر المرتبطة بالمقترض ذاته ، أما فيما يخص اقتسام المخاطر مع الغير فيكون عن طريق المساهمة بحصص مناسبة في عدد كبير من القروض بالتعاون مع بنوك ومؤسسات مالية أخرى .[1]

سادسا: التأمين على الضمانات والقروض : تحاول البنوك تفادي الأخطار التي قد تتعرض لها الضمانات المقدمة من المقترضين ، والتي قد ينتج عنها هلاكهما ومن أمثلتها أخطار الحرب ، التأمين على القروض الممنوحة للمتعاملين حتى يتمكن من استرداد ما أمكن في حالة تحقق -الخطر.

سابعا: العمل على تحديد قدرات البنك التمويلية حتى يتمكن من تحديد المبالغ الإجمالية التي يمكن أن يقدمها كقروض بأخذ بعين الاعتبار للأموال المحيطة به عند تقديمه لأي قرض وتطوير الصناعة البنكية تجنبا لخطر عدم التسديد ، وكذا خطر تجميد أموال البنك .[2]

[1] عبد الغفار حنفي، عبد السلام ، أبو قحف ، الإدارة الحديثة في البنوك التجارية ، الدار الجامعية ، 2003، 2004، ص 485.

[2] أبو عتروس عبد الحق ، مرجع نفسه، ص 56.

ثامنا: أن يضع البنك دائما تمويل العميل خاصة في الجاري مدين تمويل مؤقت بمعنى أن التمويل الذي يمنح لمشروع مقاولة مثلا ينبغي أن يسدد عند أو قبل انتهاءه والذي يحدث أن التسهيل في الجاري مدين يجدد سنويا حتى ولو انتهت المقاولة ولم يبقى للعميل إيرادات منها وبعد فترة يتعثر العميل عن السداد لعدم وجود إيرادات كافية ، ويستثنى من هذه القاعدة سوى تمويل التجارة التي تقتضي من العميل الحفاظ لديه بأصول من تجارته تعادل قيمتها الأصلية مالا يقل عن رصيد جاري ،

تاسعا: تحرير اتفاق شرطي يعطي للبنك الحق في وضع قيود على التصرفات المستقبلية لإدارة المنشأة إذا لزم الأمر ، كاشتراطه على عدم هبوط حجم الودائع عن حد معين والإسراع في استرداد مستحقاته عند إخلال العميل لشروط العقد ، و اشتراطه سداد أصل القرض على دفعات شهرية أو سنوية حسب الأحوال أو سداد الفوائد مقدما من قيمة القرض وهذا لضمان استرداد أمواله في أجالها .[1]

[1] عبد المطلب عبد الحميد ، مرجع نفسه ، ص 163.

خلاصـــــــة

رأينا من خلال هذا الفصل أن البنوك بصفة عامة تلعب دورا هاما في توفير الأموال لمتطلبات التنمية الاقتصادية و الاجتماعية وبصفة خاصة تعمل كأوعية تتجمع فيها الأموال والمدخرات ليعاد إقراضها إلى من يستطيع ويرغب في الاستفادة عن طريق استثمارها بالإضافة إلى مختلف الوظائف الأخرى .

وبالتالي تعتبر وظيفة الإقراض من الوظائف الأساسية في البنوك التجارية التي تزيد من مواردها حيث أصبحت تمنح قروض بأشكال مختلفة من حيث طبيعتها ، أهدافها ، مدتها وذلك حسب طبيعة التمويل والأشكال التي يأخذها وهذه الوظيفة كغيرها من الوظائف لا تخلو من المخاطر ويعد خطر عدم التسديد أكبرها على الإطلاق وعلى اعتبار حتمية عدم التسديد فإن البنك يعتمد على إجراءات وقائية من أجل ضمان استرجاع أمواله والمتمثلة أساسا في أخذ تأمينات بأنواعها.

و مهما يكن فالدراسة العلمية وإلزام الحيطة والحذر عند منح القروض من شأنها ضمان الرشادة المالية للبنك لمواجهة خطر عدم التسديد والتقليل منها عن طريق الوقاية لقياس الخطر ومن الضروري جدا إدراج تسيير خطر القرض كأداة في اتخاذ القرار المالي لمنح القروض أو الرفض .

الفصل الثالث: فعالية التدقيق البنكي في منح القروض

دراسة ميدانية للبنك الخارجي الجزائري وكالة مستغانم

تمهيـــــــد

بعد الدراسة التي قمنا بها تبين لنا من خلالها الدور الذي يلعبه التدقيق في منح القروض لذا سنحاول في هذا الفصل تناول الجانب التطبيقي من الدراسة التي قمنا بها وذلك باختيار واحد من أبرز البنوك وهو بنك الجزائر الخارجي وهذا من خلال التربص الذي قمنا به وذلك بتطرقنا إلى العموميات المتعلقة بالبنك من حيث النشأة و التعريف الهيكل التنظيمي.

المبحث الأول : تقديم عام للبنك الخارجي الجزائري

بعد استقلال الجزائر بذلت السلطات كل ما في وسعها لبناء دولة ذات سيادة تتمتع بكامل حقوقها ومن بين هذه الحقوق حق إصدار النقود وإنشاء عملة وطنية ولذلك بدأت بإنشاء نظام بنكي جزائري سواء عن طريق تأميم الفروع البنكية الجزائرية أو عن طريق تأسيس بنوك جديدة بهدف التمويل وبالتالي تم إنشاء البنك الخارجي الجزائري ومن خلال هذا المبحث سنقوم بتقديم البنك الخارجي الجزائري من خلال نشأته وأهدافه وكذا دراسة لوكالة البنك على مستوى ولاية مستغانم.

المطلب الأول: تأسيس البنك الخارجي

سيتم تناول نشأة وتعريف البنك و مهامه من خلال العناصر التالية

الفرع الأول : نشأة البنك الخارجي الجزائري BEA

تم إنشاء البنك الخارجي الجزائري بموجب المرسوم التنفيذي رقم 204-67 المؤرخ في 01 أكتوبر 1967 مقره الجزائر العاصمة وهو شركة وطنية للإيداع هدفها الرئيسي تسهيل وتطوير وتنمية العلاقات الاقتصادية والمالية مع الدول الأخرى وبإمكانها إقامة وكالات وفروع بموافقة وزير المالية كما يمكنه إقامة وكالات خارج الوطن ويتكون البنك الخارجي الجزائري من 98 وكالة وهو يضم فرعين في الخارج:

- البنك العربي مابين القارات الموجودة في فرنسا BIA
- البنك الغربي الاستثماري في التجارة الموجودة في أبو ظبيBAIF

قام البنك الخارجي الجزائري في إطار إتمام برنامج مواطنة النظام البنكي بمواصلة نشطات البنوك الأجنبية القائمة في الجزائر حيث ورث الأعباء والأشغال من عدة بنوك هي:

- القرض الليوني بتاريخ 12-09-1967.
- الشركة العامة بتاريخ 16-01-1968 .
- بنك باركلاي بتاريخ 18-04-1968.
- قرض الشمال بتاريخ 31-05-1968.
- بنك الصناعة الجزائري والبحر الأبيض المتوسط بتاريخ 26-05-1968.

وتكون البنك الخارجي الجزائري نهائيا ابتداء من 01-01-1968 وقد خصص في البداية رأس مال قدره 150000000000دج مقدمة من الدولة وفي سنة 1970 كلف البنك الخارجي الجزائري بحل العمليات البنكية لأكبر المؤسسات الصناعية مع الخارج مثل سونطراك وشركة النقل البحري... الخ، ثم تغير بعد ذلك وضع البنك الخارجي الجزائري بعد إعادة تكوين المؤسسات الصناعية والتغيرات الكبيرة التي قامت بها السلطات العمومية في بداية الثمانينات حيث أصبح البنك شركة ذات أسهم وبنك تجاري يخضع إلى القانون الجزائري وهو ملك الدولة وله عدة خصائص تتمثل في تمويل الاستثمارات على المستوى الخارجي والمحلي، منح أنواع مختلفة من القروض الاستثمارية، القروض الاستهلاكية، قروض تشغيل الشباب اعتمادات مستندية، بالإضافة إلى قطاع المحروقات هناك قطاعات أخرى مثل قطاع البناء، قطاع الالكترونات ...

الفرع الثاني: مهام البنك الخارجي الجزائري

للبنك الخارجي الجزائري عدة مهام نذكر منها ما يلي:

- تنمية العلاقات التجارية بين المتعاملين الخواص والقطاع العام.
- دراسة القروض البنكية الممنوحة للعملاء و إخضاعها لشروط المديرية في حالة القروض ذات المبالغ المرتفعة.
- استقبال مختلف الإيداعات.
- تمويل المشاريع الاقتصادية الكبرى.
- تقديم الخدمات لزبائن المؤسسات العمومية وكذا الزبائن الخواص في إطار العمل.
- تمويل عمليات الاستيراد والتصدير مع الهيئات وشبكات البنك.

الفرع الثالث: الهيكل التنظيمي للبنك الخارجي الجزائري

تنقسم المديريات بالبنك الخارجي الجزائري إلى 4 مديريات عامة وهي:

-المديرية العامة لإدارة الوسائل.

- المديرية العامة لإدارة التنمية.

- المديرية العامة لإدارة التعهدات.

- المديرية العامة للتجارة الخارجية.

وكل هذه المديريات تنقسم إلى مديريات فرعية حسب ما هو موضح في الشكل الموالي.

شكل(3.1) يبين الهيكل التنظيمي للبنك الخارجي الجزائري

المطلب الثاني: وظائف وأهداف البنك الخارجي الجزائري

الفرع الأول: وظائف البنك الخارجي الجزائري

أسندت للبنك الخارجي الجزائري عند تأسيسه مجموعة من الوظائف أهمها :

- إقراض الحرفيين والفنادق والقطاعات السياحية والصيد والتعاونيات في ميدان الإنتاج والتوزيع والمتاجرة وعموما إقراض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة PMEأيا كان نوعها وكذلك الاقراض المهني قطاع المياه والري.
- تقديم قروض متوسطة وطويلة الأجل خاصة تمويل السكن والبناء والتشييد .
- تمويل القطاع السياحي والأشغال العمومية والبناء والرص والصيد البحري.

ووفقا للمتطلبات الاقتصادية الجديدة فقد تطور البنك الخارجي الجزائري في تمويل القطاع الخاص وكذا العام وأصبح له حرية التعامل مع كافة النشاطات الاقتصادية مالية كانت أو تجارية وقد وضع أهدافا لمسايرة هذا التطور ونذكر منها:

- تحسين وجعل التسيير أكثر فعالية من أجل ضمان التحويلات اللازمة.
- تحسين وتطوير شبكة المعلومات وكذا الوسائل التقنية الحديثة.
- التسيير الديناميكي لخزينة البنك.
- تقوية الرقابة على مستوى مختلف مراكز المسؤولية.

الفرع الثاني: أهداف البنك الخارجي الجزائري

يسعى البنك الخارجي الجزائري إلى تحقيق جملة من الأهداف تتمثل في ما يلي :

- المشاركة في البنوك الأجنبية .
- عقد التعاملات المصرفية مع البنوك الأجنبية.
- توفير المعلومات للموردين والمصدرين الجزائريين حول إمكانية البيع والشراء .
- تطوير العلاقات الاقتصادية الجزائرية مع البلدان الأخرى في إطار التخطيط والمساهمة في تطوير الاقتصاد الوطني وهو هدفه الأساسي.

المطلب الثالث: تعريف الوكالة وهيكلها التنظيمي

الفرع الأول: نشأة البنك الخارجي الجزائري وكالة مستغانم-104

أنشأ البنك الخارجي الجزائري وحدة وكالة مستغانم - 104 - يعتبر مديرية جهوية تضم عدة وكالات من بينها (وكالة غليزان، وكالة معسكر، وكالة تيارت، وكالة أرزيو) وتم تأسيس هذه الوكالة سنة 2009 وهي خاضعة لأحكام القانون التجاري وتقوم هذه الوكالة باستقبال الودائع ومنح الاعتمادات بالنسبة للمستوردين والضمانات بالنسبة للمصدرين الجزائريين لتسهيل مهمتهم في التصدير، سحب وإيداع النقود ، فتح حسابات للعملاء، استلام طلبات القروض والملفات المرتبطة بها وكذلك إيداع واستلام الصكوك البنكية وتضع اتفاقيات اعتمادات مع البنوك الأجنبية ونظرا لتعدد مهام الوكالة قسمت إلى قسمين:

- قسم خاص بالائتمان يقوم بقبول الودائع ومنح القروض .
- قسم خاص بالعمليات الخارجية يقوم بتجهيز وتمويل الشركات الكبرى.

وتقوم كذلك بمهام متعددة كمعاينة وتحليل تسيير ملفات قروض الخواص والمؤسسات الصغيرة والكبيرة، معالجة عمليات الزبائن إداريا ومحاسبيا سواء بالدينار أو العملة الأجنبية وتهدف هذه الوكالة إلى:

- تطوير عمليات التجارة الخارجية من خلال تمويل مختلف عملياتها.
- تسيير حسابات الشركات الوطنية المحروقاتية منها (سونطراك).
- تكوين علاقات عديدة مع البنوك والهيئات العالمية مثل صندوق النقد الدولي.

الفرع الثاني: الهيكل التنظيمي لوكالة البنك الجزائري الخارجي بمستغانم- 104-

يعتبر الهيكل التنظيمي إحدى الدعامات الأساسية في تكوين البنك وأي كان نوعها، إذ يعمل في وكالة البنك الخارجي الجزائري مستغانم -104- ثلاثة وعشرون موظف من بينهم سبعة موظفين يمثلون إطارات سامية موزعة على مختلف مصالح الوكالة والباقي على مجموعة فروع وأقسام كل مصلحة من أجل الوقوف على حقيقة المهام والوظائف بكل قسم أو مصلحة ويمكن تحليل الهيكل التنظيمي للوكالة على النحو التالي:

شكل رقم (3.2) يبين الهيكل التنظيمي للبنك الخارجي الجزائري وكالة مستغانم -104-

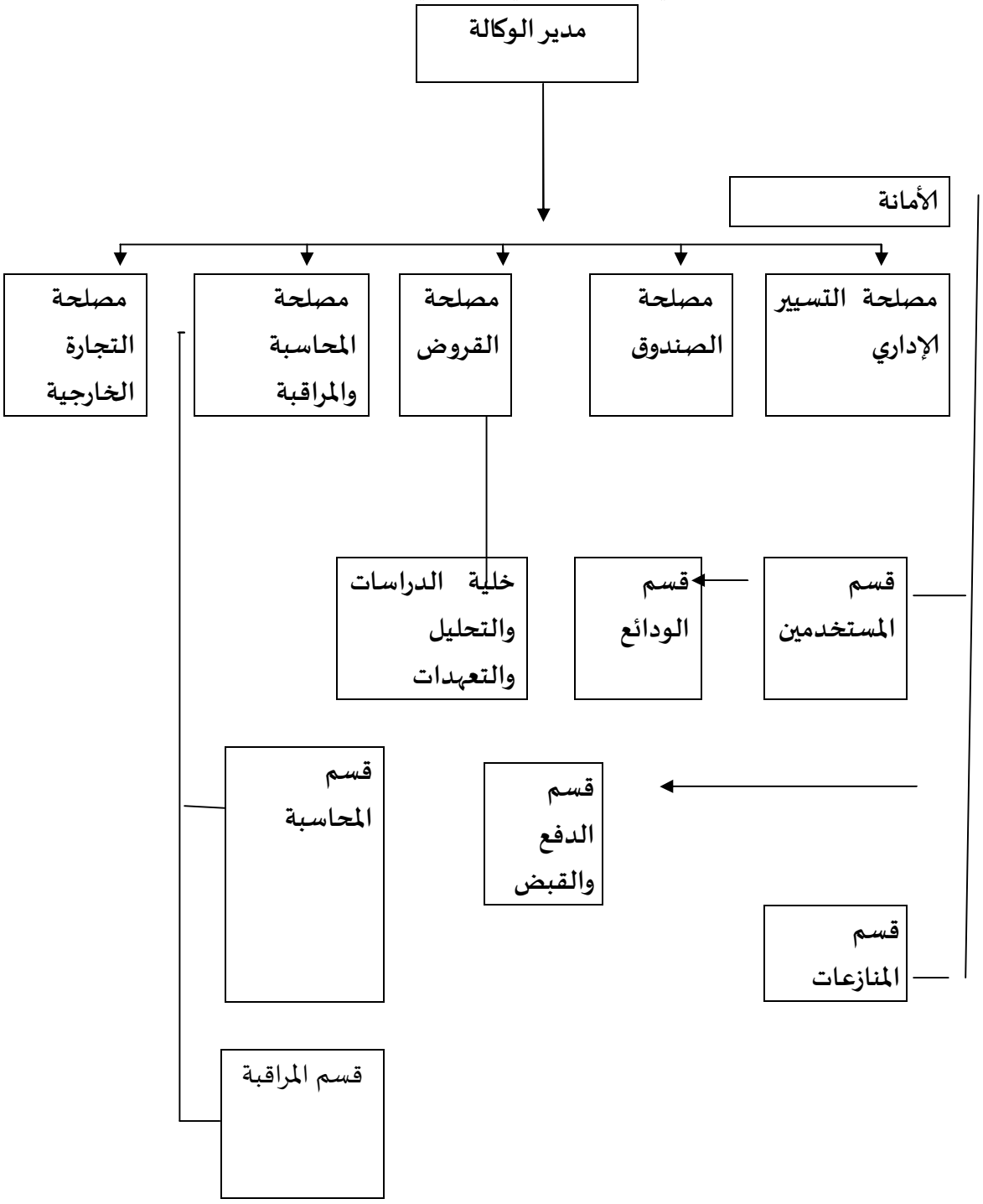

المصدر: وثائق مقدمة من طرف البنك الخارجي الجزائري وكالة مستغانم -104-

يتكون البنك الخارجي الجزائري من خمسة (05) مصالح وسيتم توضيح وظائف هذه المصالح من خلال دراسة المصالح المكونة له كما يلي:

مدير الوكالة :يعتبر الممثل الرئيسي للبنك الخارجي الجزائري على مستوى ولاية مستغانم حيث يتحمل مسؤولية إبرام وتوقيع كل العقود والاتفاقيات ومختلف الوثائق ومن مهامه أيضا مراقبة جميع المصالح التابعة للوكالة ويقدم تقريرا دوريا للمدير العام عن انجاز الأعمال والبرامج المتعلقة بالبنك وعلى اعتبارها أنها مديرية فرعية فهي تضم كل من:

أ. **إدارة السكرتارية**: من مهامها تسهيل أعمال المدير الذي بدوره يتدخل في شؤون سيرها وتنظيمها كما تقوم باستقبال العملاء الذين قدموا طلبات للحصول على القروض والاتصال بالعملاء عند الحاجة واستقبال البريد و المكالمات الهاتفية.

ب. **نائب المدير:** يقوم بمساعدة المدير في أداء مهامه ويخلفه في حالة الغياب.

1)**مصلحة الإدارة** تضم قسمين :

ا) **قسم المستخدمين:** وهو قسم يهتم بشؤون المستخدمين مثل وضع الأجور والعلاوات وتنظيم الإجازات وإعداد الحوافز الخاصة بهم كما يقوم بتسجيل الغيابات والمخالفات الخ

ب)**قسم المنازعات القانونية** :يقوم هذا القسم بمساعدة البنك من الناحية القانونية ومتابعة الحالات المتنازع فيها ودراسة الشكاوي وطلبات تحصيل الحقوق ويعين المحامين الذين يقومون بتمثيل البنك أمام المحاكم ومتابعة تنفيذ الحكم بعد إصداره

2)**مصلحة القروض**: تقوم هذه المصلحة بتنفيذ الإجراءات والتعليمات المتعلقة بشؤون القرض وفقا للمبادئ المعتمدة من قبل الإدارة وتقوم باستقبال العملاء والبحث في طلباتهم وإعداد المذكرات اللازمة كما تضم هذه المصلحة كل من أمانة الالتزامات وخلية تسمى خلية الدراسات والتحليل حيث تقوم هذه الأخيرة بدراسة طلبات القروض مع العلم أن الوكالة لا تقدم الموافقة المباشرة على القروض بل أنها تقوم بتحويل ملفات القروض المقبولة مبدئيا إلى الفرع المتواجد بوهران ليمنح الموافقة النهائية لإعطاء القرض للمؤسسة المعينة شرط أن لا يتعدى 40000دج وإلا فإن الملف يتم تحويله إلى المديرية العامة بالجزائر

العاصمة وتتطلب دراسة ملف القرض على مستوى الوكالة على الأقل شهرا كاملا وإذا تم تحويل الملف إلى فرع المديرية العامة فان دراسة الملف تتطلب أكثر من ستة أشهر وتقوم الخلية بمتابعة مراحل القرض حتى تحصيله في حدود القوانين الملزمة.

3) مصلحة التجارة الخارجية : تعتبر هذه المصلحة بمثابة الوسيط بين المتعاملين الجزائريين والأجانب في عمليات البيع أو الشراء (استيراد وتصدير)وتقوم هذه المصلحة بالتحويلات إلى الخارج وعمليات التوطين (الإقامة domicilatio) المصرفي وفتح الاعتمادات المستندية للعمليات المتعلقة بالتجارة الخارجية وهي على اتصال دائم بالمراسلين بالخارج وتضم 3 أقسام: قسم التحويلات الحرة والمباشرة، قسم القبض المستندي والاعتماد المستندي، قسم تسيير العقود.

4)مصلحة الصندوق وفيها قسمين:

ا)قسم الودائع: يقوم باستلام فتح حسابات الودائع وتحدد نوعها ومتابعة كل الإجراءات المتعلقة بفتح الحسابات والتأكد من توفير جميع الشروط القانونية و متابعة عمليات إيداع والسحب من الحساب لصالح المودعين .

ب) قسم الدفع والقبض : ويسمى الشباك يقوم بقبض ودفع المبالغ النقدية لكافة أنواع العملاء وتقوم أيضا بإعداد جرد حركة النقد وتسجيلها والعمل على تطبيق الأنظمة و الإجراءات المعتمدة من طرف المدير

5) مصلحة المحاسبة والمراقبة وتضم قسمين:

ا)قسم المحاسبة : تقوم بتسجيل جميع العمليات اليومية التي يقوم بها البنك في جميع أقسامه ويقوم أيضا بإعداد الميزانيات الختامية وتحليلها والمراجعة الدقيقة لحسابات البنك ويشرف على النفقات العامة للوكالة ومتابعة عقود الصيانة والتامين و توزيع التكاليف

ب) قسم المراقبة : يقوم بالمراقبة الداخلية لعملية التسيير ومدى تطبيق القوانين الداخلية للبنك وتقوم بالتنسيق بين المصالح والحث على تطبيق السياسة الإدارية المتبعة وتساعد المدير في اتخاذ القرار من خلال التقارير التي توجه إليه عن مدى انتظام ودقة البنك ومدى وجود المشاكل الإدارية وكل هذا يتم عن طريق مراقبة دورية منتظمة من أجال تحقيق سياسة وأهداف البنك

المبحث الثاني : آليات منح القروض لمؤسسة من طرف البنك الخارجي الجزائري

المطلب الأول : شروط ومعايير منح القروض الاستغلالية

الفرع الأول: الشروط المتعلقة بالقرض

1) **شخصية العميل :** يقصد بشخصية العميل اليمات التي تكشف عن رغبته في السداد ما عليه من مستحقات في المواعيد المحددة فقد تكون قدرة العميل على السداد مؤكدة بينما رغبته على السداد في المواعيد المتفق عليها غير مؤكدة[1].

2) **قدرة العميل على الدفع :** يقصد بقدرة العميل على الدفع مدى إمكانية سداد ما عليه من مستحقات في المواعيد المحددة ويجب تحليل العوامل التالية للتعرف على قدرة العميل على الدفع من خلال[2]:

- أهلية العميل على الاقتراض.
- القدرة على السداد.
- المقدرة على توليد الدخل.

3) **رأس المال**: يقصد برأس المال جميع الموجودات المنقولة وغير المنقولة التي يمتلكها المقترض ومنها المطلوبات التي بذمته وعادة ما تتأثر قدرة المقترض في سداد قرضه إلى قيمة رأس المال الذي يملكه.

4) **الضمانات:** ويقصد بها الأصل الذي يبدي العميل استعداده لتقديمه للبنك كضمان في مقابل الحصول على القرض ولا يجوز للعميل التصرف في الأصل المرهون بأي نوع من أنواع التصرف ومن بين الضمانات:

[1] رحيم سليم حمودا ،الأساليب الكمية في ترشيد واتخاذ القرارات منح الائتمان بالبنوك التجارية ،ورقلة بحث مقدم للملتقى الأول حول الأساليب الكمية ودورها في اتخاذ القرارات الإدارية ،المركز الجامعي جامعة سطيف ،يومي 24،23،نوفمبر 2018.

[2] عبد الغفار حنفي ، إدارة المصارف ،الدار الجامعية الجديدة ،للنشر ، الإسكندرية 2002،ص 248.

- **ضمانات شخصية**: وهي أن يكون طرف ثالث يتدخل بين البنك والمؤسسة يتعهد هذا الأخير بتسديد قيمة القرض في حالة عجز المؤسسة ويشترط في هذا الطرف(الطرف الثالث) أن يكون ذو سمعة معروفة وتنقسم الضمانات الشخصية إلى:
  - الكفالة
  - كفالة الضمان الاحتياطي
- **الضمانات الحقيقة**: هي على عكس الضمانات الشخصية فالضمانات الحقيقية تكون بضمان موجودات ملموسة وتأخذ هذه الضمانات عدة أشكال:
  - الرهن الحيازي وبدوره ينقسم إلى:
    - رهن حيازي للعتاد
    - رهن حيازي للمحل التجاري

5) **الظروف الاقتصادية** ويقصد بها تلك الظروف الخاصة التي تؤثر على طالب القرض على سداد التزاماته والتي قد تكون غير ملائمة في ظل هذه الظروف لذا يجب التنبؤ المسبق بها.

6) **الدراسة المالية:** تعتبر الدراسة المالية للمشروع من بين أهم الشروط الواجب توفرها قبل قبول طلب القرض أو رفضه يتوقف عليها ذلك من خلال دراسة مختلف النسب والقوائم المالية المرفقة بالطلب وكذا مختلف الوثائق.

الفرع الثاني: المعايير والوثائق الضرورية لمنح القرض

أولا: معايير متعلقة بالمصرف

لكي يقدم البنك على منح قروض الاستغلال ينبغي عليه احترام جملة من المعايير والمتمثلة فيما يلي:

- تركيب الودائع لدى المصرف: تتوقف قدرة المصرف في منح القروض على حجم الودائع الموجودة بالمصرف.
- رأس مال المصرف واحتياطه .
- السياسة الداخلية للمصرف المتعلقة بالسيولة.

- السياسة الإدارية في المصرف.

ثانيا: الوثائق الضرورية لمنح القروض

مهما كان نوع القرض فإن البنك يشترط على العميل تكوين ائتمان خاص بذلك وعموما فإن هذه الشروط تتمثل فيما يلي:

- طلب خطي يشرح موضوع القرض.
- السجل التجاري أو نسخة مصادق عليها.
- شهادة الإعفاء من الضرائب.
- عقد الملكية أو الإيجار.
- الدراسة التقنية الاقتصادية للمشروع.
- شهادة إثبات إزاء الصندوق الوطني للتأمينات.
- مجموع الميزانيات وجدول حساب النتائج للسنوات الثلاث الأخيرة بالنسبة للمشاريع المراد تكوينها.

المطلب الثاني: عملية منح القروض في البنك الخارجي الجزائري

تمر هذه العملية بعدة مراحل:

أولا: مرحلة الاستقبال وتمر هذه المرحلة بعدة خطوات:

1) **استلام الملف**: إذا كان العميل(المقترض) شخصا طبيعيا يكون الملف كالتالي:

- طلب خطي.
- نسخة طبق الأصل من بطاقة التعريف الوطنية.
- وضعية الشخص من ناحية الخدمة الوطنية.
- شهادة عمل أشهادات أخرى.
- دراسة تقنية واقتصادية للمشروع .

أما إذا كان الشخص معنويا (مؤسسة) فيكون الملف كالتالي:

- نسخة من السجل التجاري مصادق عليها.
- عقد الملكية أو الإيجار للمحل المشروع.
- رقم السجل التجارية في إدارة الضرائب.

2) التحقق من جميع الأوراق والمعلومات اللازمة لملف القرض .

3) تسليم ورقة لطالب القرض تبلغه بوصول الملف كاملا.

ثانيا: مرحلة الدراسة

بهدف دراسة وضعية المؤسسة وتكون وفقا لما يلي:

1) **قائمة مكونة من فقرات:** لتقديم المؤسسة الهدف منها معرفة جميع المعلومات المتعلقة بالمؤسسة طالبة القرض (اقتصاديا وماليا)[1].
2) **دراسة تحليلية** عن طريق التحليل المالي للقوائم المالية (الميزانية، جدول حساب النتائج).
3) **تحديد نوع القرض على أساس طلب الزبون وملفه.**
4) **تحديد قيمة القرض**: إذا كان مبلغ مالي.

ثالثا: مرحلة اتخاذ القرار

1) **في حالة الرفض:** فيما يخص ملف رفض القرض يتم هذا الإجراء بعد تقديم الملف أمام اللجنة المختصة في منح القروض المكونة من:

- مدير الوكالة رئيسا،
- نائب المدير إن وجد،
- العميل المكلف بدراسة الملف،
- رئيس مصلحة الالتزامات،

[1] وثائق مقدمة من طرف البنك الخارجي الجزائري

بعد المشاورة وتفحص الملف يقوم البنك بتحرير محضر لعدم القبول ويكون مؤسسا لسبب الرفض ومن الأسباب نذكر منها:

-عدم صدق القوائم المالية والتي تعتبر أساسية في منح القرض.

- تناقض شروط المقترض مع مصالح البنك.

يقوم البنك بكتابة أسباب الرفض ويحق للمقترض طلب الطعن يكون مدعما بضمانات أخرى هذا في مهلة أسبوع له الحق بطعن مرتين:

- مرة أمام الوكالة المقدم فيها القرض.
- مرة على مستوى المديرية.

2) في حالة الموافقة على طلب القرض يقدم له البنك شروط تتعلق بالتمويل وهي :

- **الضمانات**

✓ رهن حاضر: قبل الاستفادة من القرض مثلا الرهن العقاري

✓ رهن غير حاضر:بعد الاستفادة من القرض مثلا رهن حيازي للعتاد

- الفاتورة
- العتاد

- نسبة تمويل البنك :النسبة المالية التي يدخل بها البنك في المشروع تحدد على أساس المخاطر بحيث التي لها مخاطر كبيرة تدخل فيها بنسبة قليلة

المطلب الثالث :دراسة ميدانية لقرض الاستغلال لدى البنك الخارجي الجزائري وكالة مستغانم -104-

سوف نتعرض لدراسة مثال تطبيقي على قرض استغلال مقدم من طرف البنك الخارجي الجزائري وكالة مستغانم -104- وذلك من خلال إيضاح أكثر للآلية أو الكيفية التي يتم بها منح قرض استغلال البنك الخارجي الجزائري

1) التعريف بالمؤسسة الطالبة القرض

المؤسسة (صيدلية) تعتبر مؤسسة فردية ذات الشخص الوحيد (ق ,ب)في شارع محمد خميستي بوقيراط ولاية مستغانم تأسست هذه الصيدلية في 1-12-1992 برأس مال مقدر ب **** دج وهي عبارة عن محل مساحتها 73م.

النشاط : المجال الصيدلي

القطاع :الخاص

الشكل القانوني :عمل خاص

2) نوع القرض المطلوب

- قرض قصير الأجل صيدلي وهو قرض استغلال بمبلغ 5000000دج .
- مدة استرجاعه 12 شهرا .
- دورة التسديد ثلاثية.

3) **الغرض من القرض :**الغرض منه شراء أدوية

4) تكوين ملف القرض :

سوف نتعرض بصورة واضحة لكيفية تقديم القرض والاليات المتخذة من طرف البنك اخذنا من البنك حالة طلب قرض استغلال مقدم من طرف المؤسسة من اجل شراء الادوية وكان الملف المطلوب يتكون من :

أ) **طلب القرض** : dema*de de cridit

في هذا الطلب يبين الزبون نوع القرق,مبلغ القرض ,مدته ولا تتعدى سنة والهدف منه في مثالنا هذا ,قرض استغلال بمبلغ (5000000دج) لغرض شراء ادوية

هذا الطلب عبارة عن وثيقة يكتبها الزبون وفي حالة قبوله يحضر بقية الوثائق المطلوبة

ب) الوثائق الادارية

- السجل التجاري registre de commerce

- مستخرج الضرائب extraitde role تستخرج من مديرية الضرائب لاتتجاوز مدتها ثلاثة اشهر وتحمل ملاحظة لا شيء

- البطاقة الجبائية la cart fixale

- شهادة الضمان الاجتماعي attestatio* de mise a joùr

ج)الوثائق التقنية :وتتمثل في :

- الدراسة التقنية والاقتصادية للمشروع.

- الضمانات الممكن تقديمها في مثالنا هذا (رهن عقاري خاص بالمقترض والتأمين متعدد المخاطر) لصالح البنك الخارجي وكالة مستغانم -104- .

د) الوثائق المالية:

- جدول حساب النتائج المتوقع لثلاث سنوات.

- الميزانيات التقديرية لثلاث سنوات.

5) دراسة الملف :

في دراسة ملف القرض يقوم مكلف الدراسات في البنك بدراسة الميزانيات وجدول حساب النتائج المقدمة من طرف الزبون باستعمال وسائل التحليل المالي كراس المال العامل، احتياجات رأس المال العامل، وكذا النسب المالية في المرحلة الأولى.

وفي المرحلة الثانية يراقب البنك رقم أعمال الزبون فعليا ودراسة ملاءته من خلال حركة حسابه لدى البنك، وقبل إعطاء القرض ينبغي على الزبون إحضار الضمانات بعد إمضاء اتفاقية قرض الاستغلال بينه وبين البنك والتي تحتوي على معلومات تخص العميل (اسمه،عنوانه) ونوع القرض المطلوب من قبلها (قرض بواسطة الصندوق) وتحديد العمولات والضمانات المقدمة وغيرها من الشروط المتفق عليها.

المطلب الرابع : الدراسة المالية للمشروع

بناءا على الوثائق المقدمة من طرف الوكالة -104- أصبح بإمكاننا جدولة الميزانيات التقديرية المختصرة من جانب الأصول والخصوم على التوالي :

أولا :عرض للدراسة التحليلية للمقترض

جدول رقم (1،3) يبين لنا الميزانية التقديرية المختصرة لجانب الأصول

الوحدة دينار جزائري

	السنة الأولى	السنة الثانية	السنة الثالثة
الأصول الثابتة	837000	559000	279000
الأصول المتداولة	/	/	/
المتاحات	2415000	2820000	2488000
الأصول الجارية	15946000	20898000	21747000
مجموع الأصول	1687000	21457000	22026000

من إعداد الطالبة بناءا على الوثائق المقدمة من طرف الوكالة -BEA104

جدول رقم (2،3) يبين لنا الميزانية التقديرية المختصرة لجانب الخصوم

الوحدة دينار جزائري

	السنة الأولى	السنة الثانية	السنة الثالثة
الأموال الدائمة	7670000	8903000	10265000
الأموال الخاصة	6362000	7670000	8904000
ديون قصيرة الأجل	9112000	12553000	11762000
النتيجة الصافية	1308000	1233000	1361000
مجموع الأصول	1678200	21456000	22027000

من إعداد الطالبة بناءا على الوثائق المقدمة من طرف الوكالة -BEA104

ثانيا: من خلال الميزانيات التقديرية جانب الأصول وجانب الخصوم أصبح بالإمكان حساب بعض المؤشرات والنسب.

1) حساب مؤشرات التوازن المالي :

رأس المال العامل (F R) =الأموال الدائمة –الأصول الثابتة

احتياجات رأس المال العامل (BFR)=رأس المال العامل –المتاحات

الخزينة(TR)= رأس المال العامل (FR)- احتياجات رأس المال العامل (BFR)

جدول رقم (3 ،3) يبين حساب مؤشرات التوازن

المؤشر	السنة الأولى	السنة الثانية	السنة الثالثة
الأموال الدائمة	7670000	8903000	10265000
الأموال الثابتة	837000	559000	279000
رأس مال العامل	6833000	8344000	9986000
المتاحات	2415000	2820000	2488000
احتياجات رأس المال العامل	4419000	5525000	7497000
الخزينة	2489000	2819000	2414000

التعليق:

- **رأس المال العامل (FR):**

من الجدول رقم (3) نلاحظ أن المشروع يحقق رأس مال موجب خلال السنوات الثلاث ،أن هناك فائض من الأموال الدائمة تزيد عن تمويل الأصول الثابتة الموجهة للأصول المتداولة ،وهذا مؤشر جيد يدل على الاستقلالية المالية للمؤسسة وبالتالي تتمتع بهامش أمان يسمح لها بمواجهة التزاماتها القصيرة الأجل ، وبالتالي تستطيع الموارد الدائمة من تغطية الأصول الثابتة

- **احتياج رأس المال العامل (BFR)**

نلاحظ من الجدول رقم (3) أن :احتياج رأس المال العامل موجب في السنوات الثلاثة وهذا يعني أن المؤسسة في حاجة إلى موارد التمويل دورة الاستغلال لها ،فالقيم الجاهزة وحدها لا تكفي لتمويل الدورة.

- الخزينة (TR)

نلاحظ أيضا من الجدول نفسه أن:الخزينة موجبة خلال السنوات الثلاثة وهذا راجع إلى امتلاك المشروع نسبة جيدة من رأس المال العامل ،ومنه نستنتج أن الخزينة بها فائض من الأموال ،وهذا مؤشر جيد للمشروع.

2)حساب النسب المالية :

أ) التمويل الذاتي :

هذه النسبة تعبر عن مدى مساهمة الأموال الدائمة في تمويل الأصول الثابتة للمؤسسة وتحسب كالتالي :

نسبة التمويل الذاتي= الأموال الدائمة /الأصول الثابتة

ب) نسبة الاستقلالية المالية

هذه النسبة تبين مدى درجة الاستقلالية التي تسمح بها ،ويشترط أن تكون أكبر من النصف (2/1)وتعبر هذه النسبة عن طاقة المؤسسة في التدين ومدى اعتمادها على الأموال الخارجية وتحسب كما يلي :

نسبة الاستقلالية المالية = الأموال الخاصة / الأموال الدائمة

ج) بسبة سيولة الأصول:

هذه النسبة تعبر عن مدى سرعة تحول الأصول إلى سيولة وتحسب كما يلي :

نسبة سيولة الأصول= الأموال الخاصة / مجموع الديون

د) نسبة الأموال الدائمة :

تبين مدى مساهمة الأموال الخاصة في تمويل أصول المؤسسة وتحسب كما يلي :

نسبة الأموال الخاصة =النتيجة الصافية / رقم الأعمال

جدول رقم (4،3) يبين حساب النسب المالية

النسب المالية	السنة الأولى	السنة الثانية	السنة الثالثة
الأموال الدائمة	766000	8903000	10265000
الأصول الثابتة	837000	559000	279000
الأموال الخاصة	6362000	7670000	8904000
مجموع الديون	9112000	12553000	1176200
نسبة التمويل الذاتي	0.091	0.15	0.36
نسبة الاستقلالية المالية	01	01	01
نسبة سيولة الأصول	0.84	0.70	0.87
نسبة الأموال الخاصة	0.055	0.047	0.050

التعليق:

النسب المالية : يكفي فقط التعليق على التمويل الدائم

ثالثا: تقييم المشروع واتخاذ قرار الوكالة

بعد الإطلاع على مختلف القروض ودراسة الجوانب التقنية الاقتصادية للقرض وتحليل الميزانيات مما يسمح بإثبات الهيكلة المالية للمؤسسة التي هي في حالة دراسة وإظهار الوضعية التوازنية لها ومن خلال القراءة التحليلية للوضعية المالية للمشروع والمؤشرات المالية التي تم حسابها ،يمكن اعتبار السياسة المالية المنتهجة من طرف صاحب المشروع (تقديريا) مقبولة انطلاقا من هذه الآليات المتبعة وانطلاقا من كل هذه المؤشرات المالية ،بالإضافة إلى الضمانات الممنوحة والتي إلتزم بها طالب القرض يمكننا الخروج بتقييم نهائي لملف قرض الزبون الصيدلي ونقول أن :

البنك ممثلا في الوكالة -104- بعد الإطلاع على بيانات الملف المدروسة والدراسة التقنية و الاقتصادية للمشروع ،وتحليل بعض المؤشرات المالية جاء قراره بقبول ملف القرض للصيدلي من أجل شراء الأدوية موفقا وسليما وأستوفى الملف كل الشروط اللازمة ،وتجاوز خطر عدم التسديد تم فرض ضمانات بنكية

على طالب القرض والذي بدوره قام بالالتزام بها مما يعني استفاء كل الشروط من الجانبين مما يجعل المعادلة البنكية متوازنة الأطراف وبالتالي جاء قرار البنك بمنح القرض للزبون قرارا رسميا .

خلاصة

من خلال بحثنا هذا تعرفنا على البنك الخارجي الجزائري (وكالة 104 مستغانم) ومكوناته المرموقة مما جعله نموذجا لغيره من البنوك الجزائرية التي تسعى إلى تبوء ما تبوأه وتطرقنا إلى أهم الوظائف والمهام من خلال الدور التمويلي الذي يقدمه لمختلف العملاء وبالأخص المؤسسات الاقتصادية التي لها دور في الاقتصاد الوطني حيث يعتبر التمويل البنكي بالنسبة لها العصب الرئيسي من أجل مواجهة المنافسات والتصدي لأي مستجدات جراء تأثير المحيط الخارجي .

للبنك الخارجي آليات لمنح القروض للمؤسسات وذلك من خلال العلاقة التي تربط بينهما وهي علاقة الإقراض ، وقد تكون هذه القروض استغلالية أو استثمارية على اعتبار ضمانات تضمن للبنك استعادة قيمة قرضه، وهذه الضمانات تقيه من خطر عدم التسديد والقرض لا يتم منحه إلا بعدة مراحل تكمن في دراسة طلب القرض والميزانيات وجدول حساب النتائج.

من خلال هذا التطبيق الميداني أكدنا على أن البنوك التجارية ولاسيما البنك الخارجي الجزائري وكالة مستغانم رقم104 تتبع آليات من أجل منح المؤسسات قروض مضمونة بقدر كبير.

خاتمة

مما سبق لنا ذكره نستنتج أن التدقيق البنكي وظيفة تنشأ داخل المؤسسة لحماية أصولها البنك كما للتدقيق دور فعال في تنمية وتطوير نظام الرقابة وتحسين تسيير نشاط البنوك وتحقيق أهدافها وكذلك يقلل من المخاطر الناجمة عن الانحرافات والصعوبات التي تحصل داخل البنك، حيث أنه في ظل تزايد أهمية العمل البنكي تزايدت معه أهمية التدقيق وذلك من أجل التسيير الأمثل و المحافظة على حقوق المساهمين و أصحاب المصالح حيث أنه بالتدقيق يستطيع البنك معرفة درجة الخطر الذي قد يصل أو يحصل عليه نتيجة تعامله مع أي مؤسسة مقترضة حيث تحولت النظرة لمهنة التدقيق من تدقيق أدوات الرقابة إلى تقييم المخاطر ، فأصبح يشمل البنك ككل بدلا من التركيز على العمليات المالية والمحاسبية كما أصبح المدقق مطالب بتحديد عوامل الخطر على مستوى البنك وعلى مستوى المؤسسات المقترضة.

وقد أظهرت النتائج أهمية التدقيق داخل البنوك وما تحققه من أهداف كحماية أصول المؤسسة وزيادة الموثوقية بالقوائم المالية التي تقدمها المؤسسات المقترضة ومراجعة مدى التزام البنك بالسياسات والإجراءات والقوانين داخل البنك وعليه فان الملاحظة الواردة الذكر هي أن للتدقيق دور كبير في اكتشاف الأخطاء أو التلاعبات التي تحصل في المؤسسة وطرق معالجتها ووضع حد للمخاطر التي يمكن أن تواجهها المؤسسة من خلال تحليل وتقييم هذه الأخطاء حال وقوعها، نعم تحسين نوعية الخدمات المقدمة من طرف البنوك والتعامل بشفافية يكسب البنوك ثقة لدى الجمهور.

النتائج

- يعتبر التدقيق وظيفة مستقلة داخل المؤسسة بهدف حماية ممتلكاتها من السرقة والتلاعبات ومن الأخطاء المحتملة وبالتالي إظهار النتائج السلبية للمؤسسة.
- التدقيق البنكي له أهمية كبيرة في حماية أموال البنك .
- لكي يتجنب البنك خطر عدم التسديد يلجأ إلى الضمانات.
- في حالة رفض البنك منح القرض يستطيع طالب القرض الطعن مرتين مرة أمام الوكالة المقدم فيها القرض ومرة على مستوى المديرية خلال أسبوع.

- تعدد النشاطات للبنك واختلافها يؤدي إلى وجود المخاطر مما استدعى وجود التدقيق على هذه النشاطات .
- البنك عبارة عن وسيط بين حاملي الأموال وطالبيها من خلال عملية الإقراض.

التوصيات

من خلال النتائج المتوصل إليها يمكننا أن نقدم التوصيات التالية :

- بذل المزيد من الاهتمام بوظيفة التدقيق وتفعيل دورها لما لها من أثر إيجابي في دعم إدارة البنوك.
- استمرارية العمل نحو تعزيز المهارة والمعرفة لدى المدققين لتمكينهم من أداء مهامهم بصورة فعالة في البنوك التجارية.
- ضرورة توفير موارد مالية وبشرية كافية لوظيفة التدقيق في البنوك.
- تطوير العلاقات بين البنوك الوطنية والبنوك الأجنبية من أجل التبادل في الخبرات والكفاءات.
- العمل على نشر ثقافة الرقابة الداخلية بين الموظفين لتفادي الوقوع في الأخطاء.

آفاق البحث

يعتبر موضوع التدقيق البنكي ومنح القروض موضوعا شاسعا وهاما ولذلك فإنه من الصعب التطرق إلى مختلف جوانبه وبناءا على ذلك فإننا نقترح على الباحثين في هذا الميدان ما يلي:

- كيف يمكن للبنوك صياغة إستراتيجية واضحة من شأنها تسيير القروض دون مخاطر.
- هل يمكن للبنوك أن تصل إلى منح قروض تتماشى مع مبادئ الشريعة الإسلامية.

قائمة المصادر والمراجع

أولا: الكتب

- إبراهيم إيهاب نظمي ، التدقيق القائم على مخاطر الأعمال حداثة وتطورا ، عمان ، مكتبة المجتمع العربي ، ط 1، 2006.
- أحمد فريد أبولحية ،مدى كفائة مهارات مدقق الحسابات الخارجي في جمع وتقييم أدلة الإثبات في ظل بيئة أنظمة المعلومات المحاسبية المحوسبة (دراسة تطبيقية على المدققين الممارسين للمهنة في قطاع غزة)، رسالة مقدمة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير المحاسبة والتمويل من كلية التجارة ، الجامعة الإسلامية بغزة ،2015.
- بوبكر عميروش ، دور المدقق الخارجي في تقييم المخاطر وتحسين نظام الرقابة الداخلية لعمليات المخزون داخل المؤسسة ،دراسة ميدانية لمؤسسة مطاحن الهضاب العليا ، سطيف ،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات حصول على شهادة الماجستير في العلوم التجارية ،تخصص دراسات مالية ومحاسبية معمقة ،جامعة فرحات عباس ،سطيف ،السنة الجامعية 2011،2010.
- بوعتروس عبد الحق، الوجيز في البنوك التجارية عمليات تقنيات تطبيقات الجزائر، 2000.
- تامر مزيد رفاعه ، أصول تدقيق الحسابات وتطبيقاته على دوائر العمليات في المنشأة ، دار المناهج للنشر ، والتوزيع.

ثانيا: رسائل الماجستير

- خالد أمين عبد الله ، التدقيق و الرقابة في البنوك، دار وائل للنشر والتوزيع ،عمان ، ط1، 2012.
- خالد راغب الخطيبة ، خليل محمود الرفاعي ، الأصول العملية لتدقيق الحسابات ، دار المستقبل للنشر و التوزيع ، الأردن ،1998.
- رضا رشيد عبد المعطى، إدارة الائتمان ، الأردن، دار وائل للنشر، عمان، 1999، ص 208.209.

- زغاشو فاطمة الزهراء ، إشكالية القروض المتعثرة ،دراسة حالة البنك الخارجي الجزائري وكالة قسنطينة ،50،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير ، تخصص إدارة مالية جامعة قسنطينة 2 السنة الجامعية 2013،2014.
- سعود كايد، تدقيق الحسابات، المملكة الأردنية الهاشمية للنشر ، ط 1 ،2012م.
- شاكر القزويني، محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، ط8، 2008، ص 90.
- صلاح إبراهيم شحاتة، ضوابط منح الائتمان المصرفي من منظور قانوني ومصرفي، دار النهضة، القاهرة، ط1، 2009.
- طاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 2007، ص 158.
- عبد الغفار حنفي ، إدارة المصارف ،الدار الجامعية الجديدة ،للنشر ، الإسكندرية، 2002.
- عبد الغفار حنفي عبد السلام أبو قحف ،تنظيم وإدارة البنوك ،المكتب العربي الحديث الإسكندرية ،مصر 2000.
- عبد الغفار حنفي، عبد السلام ، أبو قحف ، الإدارة الحديثة في البنوك التجارية ، الدار الجامعية ، 2003، 2004.
- عبد المطلب عبد الحميد ،اقتصاديات النقود والبنوك ،الدار الجامعية لنشر وتوزيع ، الإسكندرية، 2000.
- عبد المطلب عبد الحميد ،البنوك الشاملة وعملياتها وإدارتها ،الدار الجامعية للنشر والتوزيع الإسكندرية ، 2000.
- عدنان تايه النعيمي ، إدارة الائتمان ، دار النشر و التوزيع ، الأردن، ط1 ،2010.
- عيد أحمد أبو بكر، دراسات وبحوث في التأمين ، دار الصفاء ، الأردن ،الطبعة الأولى ، 2010 .
- محمد عبد الفتاح الصيرفي ، إدارة البنوك ، دار المناهج للنشر والتوزيع ، ط1 ،الأردن ، 2006

- محمد كمال خليل الحمداوي، اقتصاديات التأمين المصرفي، منشأة المعارف، الاسكندرية، مصر، 2000.
- ناظم محمد نوري الشمري ،النقود والمصارف ،مديرية دار الكتب للطباعة ،جامعة الموصل العراق، ،1995.
- نوال صالح بن عمارة، المراجعة والرقابة في البنوك الإسلامية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2012.
- هادي التميمي ، مدخل إلى التدقيق من الناحية النظرية والعملية ، دار وائل للنشر ، ط3، 2006.

ثالثا: المقالات العلمية

- عبد العزيز دغيم، ماهر الأيمن، إيمان اينجرو، التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض المصرفي بالتطبيق على المصرف الصناعي السوري، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية للمجلة 28، العدد 03، 2006.

رابعا: **المحاضرات**

- زيان عبد الحق ،محاضرات في مراجعة تدقيق الحسابات ،كلية العلوم الاقتصادية والتسيير ،جامعة إبن خلدون ، تيارت ،السنة الجامعية ،2018،2017.
- أحمد العماري ،حكيمة مناعي ،ملخص محاضرات لمادة التدقيق المالي والمحاسبي ،تخصص محاسبة ومالية ،جامعة الحاج لخضر باتنة.

خامسا: الملتقيات العلمية

- رحيم سليم حمودا ،الأساليب الكمية في ترشيد واتخاذ القرارات منح الائتمان بالبنوك التجارية ورقلة بحث مقدم للملتقى الأول حول الأساليب الكمية ودورها في اتخاذ القرارات الإدارية ،المركز الجامعي جامعة سطيف ،يومي 23،24،نوفمبر 2018.

الفهرس

الفهرس :

الموضوع	الصفحة
إهداء	
تشكرات	
فهرس الجداول	
فهرس الأشكال	
مقدمة	01
الفصل الأول : عموميات حول التدقيق البنكي	04
تمهيد	05
المبحث الأول : نبذة حول التدقيق البنكي	06
المطلب الأول : التطور التاريخي للتدقيق وماهيته	06
الفرع الأول : التطور التاريخي للتدقيق	06
الفرع الثاني : ماهية التدقيق	07
المطلب الثاني : طرق التدقيق ومبادئه الأساسية	08
الفرع الأول : طرق التدقيق	08
الفرع الثاني : المبادئ الأساسية للتدقيق	09
المطلب الثالث : أهداف وأهمية التدقيق	11
الفرع الأول : أهداف التدقيق	11
الفرع الثاني : أهمية التدقيق	13
المبحث الثاني : أنواع التدقيق والفرق بينهما	14
المطلب الأول : أنواع التدقيق	14
الفرع الأول : من حيث نطاق عملية التدقيق والتوقيت	14
الفرع الثاني : من حيث الهيئة التي تقوم بعملية التدقيق والالتزام والشمولية	16
المطلب الثاني : معايير التدقيق	18
المطلب الثالث : الفرق بين التدقيق الداخلي والخارجي	19
خلاصة	21
الفصل الثاني : مدخل إلى القروض البنكية	23
تمهيد	23
المبحث الأول : لمحة عن القروض البنكية	24
المطلب الأول : ماهية القروض البنكية وأنوعها	24

الفهرس :

الفرع الأول : ماهية القروض البنكية	24
الفرع الثاني : أنواع القروض البنكية	25
المطلب الثاني: أهداف وأهمية القروض البنكية	27
الفرع الأول : أهداف القروض البنكية	27
الفرع الثاني : أهمية القروض البنكية	29
المطلب الثالث : وظائف القروض	29
المبحث الثاني : إجراءات منح القروض البنكية	30
المطلب الأول :سياسة الإقراض	30
الفرع الأول : تعريف سياسة الإقراض ومكوناتها	30
الفرع الثاني : أهداف السياسة الإقراضية و العوامل المؤثرة فيها	32
المطلب الثاني : أسس منح القرض والعوامل المؤثرة في ذلك	34
الفرع الأول : أسس منح القرض	34
الفرع الثاني : العوامل المؤثرة في منح القرض	35
المطلب الثالث : إجراءات ومعايير منح القروض البنكية	35
الفرع الأول : إجراءات منح القروض	35
الفرع الثاني : معايير منح القروض	38
المطلب الرابع : مخاطر القروض البنكية وإجراءات و وسائل الحد منها	39
الفرع الأول : مخاطر القروض البنكية	39
الفرع الثاني : إجراءات الحد من مخاطر القروض	41
الفرع الثالث : وسائل الحد من مخاطر القروض	43
خلاصة	46
الفصل الثالث: فعالية التدقيق البنكي في منح القروض دراسة ميدانية للبنك الخارجي الجزائري	47
تمهيد	48
المبحث الأول : تقديم عام للبنك الخارجي الجزائري	49
المطلب الأول : تأسيس البنك الخارجي الجزائري	49
الفرع الأول :نشأت البنك الخارجي الجزائري	49
الفرع الثاني : مهام البنك الخارجي الجزائري	49
الفرع الثالث : الهيكل التنظيمي للبنك الخارجي الجزائري	50
المطلب الثاني : وظائف وأهداف البنك الخارجي الجزائري	52

الفهرس :

الفرع الأول : وظائف البنك الخارجي الجزائري	52
الفرع الثاني : أهداف البنك الخارجي الجزائري	52
المطلب الثالث : تعريف الوكالة وهيكلها التنظيمي	52
الفرع الأول : نشأة البنك الخارجي الجزائري وكالة مستغانم	52
الفرع الثاني : الهيكل التنظيمي لوكالة البنك الخارجي الجزائري وكالة مستغانم	53
المبحث الثاني : آليات منح القروض لمؤسسة من طرف البنك الخارجي الجزائري	56
المطلب الأول : شروط ومعايير منح القروض الاستغلالية	56
الفرع الأول : الشروط المتعلقة بالقرض	56
الفرع الثاني : المعايير والوثائق الضرورية لمنح القرض	58
المطلب الثاني : عملية منح القروض للبنك الخارجي الجزائري	58
المطلب الثالث : دراسة ميدانية لقرض الاستغلال لدى البنك الخارجي الجزائري	60
المطلب الرابع: الدراسة المالية للمشروع	62
خلاصة	67
خاتمة	68
قائمة المصادر والمراجع	70
فهرس	